



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة بعنوان:

تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ميلّة)

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ:
الدكتور : شراف عقون

إعداد الطلبة:
قوجة يوسف
بحاير مراد

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة	الدكتور : شراف عقون
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة	

السنة الجامعية 2022/2021



دعاء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله

اللهم بارك لنا في عملنا هذا وارزقنا الخير ماحيينا
واجعل خير عمرنا أواخره وخير عملنا خواتمه و خير
أيامنا يوم نلقاك

اللهم أضيء بالعلم طريقنا وقوي به سواعدنا واشدد
به من عزائمننا .

ولا تؤثر به غيرنا ولا تحرمنا من عزيمة السعي إليه
وطلبه من كل مكان و الزيادة منه في كل أنام
فأعطنا منه نوراً يقوي به الإيمان.

" ربنا تقبل منا "

أمين

(إهداء)

أهدي ثمرة عملي إلى اللذين أوصى
الله بهم خيراً في القرآن الكريم
والدي العزيزين حفظهما الله و أطال
عمرهما و إلى زوجتي الكريمة وأبنائي
(طه أنور ، مهدي أمجد) حفظهم الله
و إلى إخوتي و أخواتي و كل العائلة
الكريمة.
و إلى كل الذين عرفناهم من قريب
أو من بعيد.

يوسف

إهداء

الحمد لله الذي مهما حمدناه فلن نستوفي حمده، والصلاة والسلام

على الصادق الأمين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

أهدي ثمرة عملي إلى من علمنا الصمود مهما تبدلت الظروف إلى

الوالدين الغاليين حفظهما الله

إلى كل من أحسن بمصدر اهتمام وساعدنا في إتمام هذا العمل

المتواضع نرجو من المولى عز وجل القبول والنجاح وأن يوفقنا

في حياتنا العملية والشخصية

✽ مراد ✽

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة و منحنا الصبر
و قوة العزيمة ودلّل لنا الصعاب وأعاننا لإتمام مشوارنا الدراسي
و وفقنا لإنجاز هذا العمل، فكان هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور
لولا توفيق الله عزوجل.

نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا وأمدنا بيد العون، سواء من
قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل ، والذين نكّن لهم فائق الاحترام
*كلمات شكر إلى مدير و أساتذة و عمال المركز الجامعي عبد الحفيظ
بوالصوف (ميلة) *

*كلمات تقدير وعرفان وشكر و امتنان إلى الأستاذ الكريم: عقون شراف *
الذي أشرف على عملنا والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي
كانت عوناً لنا في إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ،
ونخص بالذكر السيد "دحمان زكرياء" و "بن عويذة سميرة"
و إلى كل من بث في أنفسنا حافزاً إلى الصبر والمثابرة بدعاء أو كلمة
طيبة.

ونعتذر إلى كل من لم يحضرنا إسمه ونسأل الله العليّ القدير
الموفق لكل شيء أن يجزيهم خير الجزاء
والحمد لله ربّي العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

ألف شكر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر و عرفان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد	02
المبحث الأول : مفهوم الشمول المالي، متطلباته و أبعاده.....	03
المطلب الأول : مفهوم الشمول المالي.....	03
المطلب الثاني : متطلبات الشمول المالي.....	06
المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي و مؤشرات قياسه.....	07
المبحث الثاني : أهمية الشمول المالي، أهدافه و العقبات التي تحول دون انتشاره.....	11
المطلب الأول : أهمية الشمول المالي.....	11
المطلب الثاني : أهداف الشمول المالي.....	11
المطلب الثالث : العقبات التي تحول دون انتشار الشمول المالي.....	12
المبحث الثالث : سياسات ومبادئ الشمول المالي.....	13
المطلب الأول : سياسات الشمول المالي.....	13
المطلب الثاني : مبادئ الشمول المالي.....	15
المطلب الثالث : مظاهر الشمولية المالية والعوامل المفسرة لها.....	16
المطلب الرابع : دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.....	18
المبحث الرابع : دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية :.....	21
المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المالي :.....	21
المطلب الثاني : دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي :.....	22
المطلب الثالث : مفهوم التنمية الاقتصادية:.....	23
المطلب الرابع : علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية :.....	25
خلاصة الفصل الأول.....	26

الفصل الثاني

الشمول المالي في الجزائر

تمهيد	28
المبحث الأول: الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري	29
المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90	29
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد والقرض 90-10	31
المطلب الثالث: الصيرفة عبر الأنترنت (الصيرفة عن بعد)	34
المطلب الرابع: هيكل النظام المصرفي الجزائري	36
المطلب الخامس: تحديات ومعوقات القطاع المصرفي الجزائري	39
المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	43
المطلب الأول: مؤشر الوصول للخدمات المالية	43
المطلب الثاني: مؤشر استخدام الخدمات المالية	46
المطلب الثالث: مؤشر جودة الخدمات المالية	52
المبحث الثالث: جهود البنك المركزي وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر	56
المطلب الأول: جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	56
المطلب الثاني: آليات تسريع الشمول المالي في الجزائر	57
خلاصة الفصل الثاني	59

الفصل الثالث

تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة في تعزيز الشمول المالي

تمهيد	61
المبحث الأول : الإطار النظري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة	62
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية	62
المطلب الثاني :أهداف و مهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	63
المبحث الثاني :مؤشرات وآليات تعزيز الشمول المالي في بنك فلاح والتنمية الريفية ميلة	66
المطلب الأول : مؤشرات الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	66
المطلب الثاني :آليات تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	72
المبحث الثالث: الشمول المالي في بنك فلاح والتنمية الريفية ميلة،التجارب والسياسات	72
المطلب الأول: تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة في الشمول المالي	72
المطلب الثاني:الإجراءات التي إتخذها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي	73
المطلب الثالث: صعوبات ومعوقات شمول مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	74

76.....	خلاصة الفصل الثالث :
78.....	خاتمة.....
78.....	النتائج.....
79.....	التوصيات.....
80.....	أفاق الدراسة.....
82.....	قائمة المراجع.....
.....	الملاحق.....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.....	24
02	ملكية بطاقة الائتمان (15+، 25+ سنة)	43
03	ملكية بطاقة الخصم (15+، 25+ سنة)	44
04	ماكينة الصراف الآلي (لكل 100 ألف متابع)	45
05	ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (15+، 25+ سنة).....	46
06	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة.....	48
07	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة....	48
08	دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة	49
09	تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (15+، 25+ سنة).....	50
10	استخدام هاتف محمول أو أنترنت للوصول إلى حساب (15+، 25+ سنة).....	51
11	نسبة البالغين الذي صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (15+ سنة).....	52
12	نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدا جدا (15+ سنة).....	53
13	نسبة البالغين الذي صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (15+ سنة).....	54
14	نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (15+ سنة)	55
15	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال GRE 055 ميله	62
16	ملكية حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميله	67
17	ملكية حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر مختلف الوكالات	68
18	ملكية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	69
19	ملكية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مختلف الوكالات	69
20	مؤشر الكثافة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميله	71

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي	10
02	هيكل الجهاز المصرفي	38
03	ملكية بطاقة الائتمان	44
04	ملكية بطاقة الخصم	45
05	ماكينة الصراف الآلي	46
06	ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين	47
07	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية	48
08	نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	49
09	دفع الفواتير	50
10	تلقي التحويلات المالية	51
11	إستخدام هاتف محمول و أنترنت	52
12	نسبة البالغين الدين صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا	53
13	نسبة البالغين الدين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدة جدا	54
14	نسبة البالغين الدين صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة	54
15	نسبة البالغين الدين بعدم الثقة في المؤسسات المالية لأسباب دينية	55

مقدمة

مقدمة

يعتبر الشمول المالي من بين المفاهيم الحديثة التي إهتمت بها دول العالم خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 ، وهذا لما يكتسي هذا الموضوع من أهمية بالغة في نشاط التنمية المستدامة والاستقرار المالي وقد ازدادت أهميته خاصة في ظل التطورات لتكنولوجيا الرقمية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة فعالة لتحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات المالية وهذا من خلال تسهيل الحصول على مختلف الخدمات المالية ودمج جميع الشرائح خاصة سكان الأرياف والمناطق النائية والنساء والماكنات في البيت ودوي الدخل المحدود في الاقتصاد الرسمي .

وبما أن القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي ، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية لدى ينبغي استغلال كل ما يتاح لهذا القطاع من موارد وإمكانيات بشكل أمثل ، مما يسمح لوصول الخدمات المالية بشكل سهل ومبسط وبأقل تكلفة . وقد عملت البنوك الجزائرية على تحقيق الشمول المالي ومواكبة دول العالم في ذلك وهذا من خلال تشريعات وسياسات وبرامج وتوفير آليات جديد تمهد وتسهل الطريق لتحقيق الشمول المالي .

إشكالية الدراسة :

تم تطور الخدمات المالية نتيجة استخدام تكنولوجيا الاتصال و الرقمنة ، إلا أننا نجد أغلبية شرائح المجتمع مستبعدين من هذه الخدمات ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية خاصة في المناطق الريفية. في هذا السياق يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من بين البنوك العمومية الجزائرية المهمة، التي اهتمت وسعت إلى تحقيق الشمول المالي وهذا من خلال وضع برامج واليات وهذا على مستوى وكالاتها المنتشرة على مستوى التراب الوطني ،وبناء على كل ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي :

__ ما هو واقع الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية و ما هي سبل و آليات تعزيزه ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة وهي:

- __ ما المقصود بالشمول المالي ؟ و ما هي آليات ومتطلبات تعزيزه ؟
 - __ ما هي أهم ركائز الشمول المالي ؟
 - __ ما هي أهم العناصر المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر وعلى وجه الخصوص بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
 - __ ما هي تجربة و تحديات ومعوقات الشمول المالي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ؟
- فرضيات الدراسة :**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة نطلق من الفرضيات التالية:

_ تعاني المؤسسات ورواد الأعمال من عدم توفر الخدمات المالية والمصرفية بالشكل المطلوب مما يكشف عن ضعف مستوى الشمول المالي بالجزائر .

_ إن بيئة الصناعة المالية والمصرفية في الجزائر لا تتوفر على العوامل الأساسية للشمول المالي لذلك يجب بذل الجهود من طرف الهيئات المشرفة على النظام المالي من خلال إستراتيجية وطنية متكاملة .

_ نظرا لنقص الثقة لدى الجزائريين في التعاملات المالية مع البنوك وبسبب نقص الثقافة المالية وعدم التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية يمكن القول أن مؤشرات الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة) بكثير من المستويات العالمية .

_ الوقوف على مستوى تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ومدى مساهمة في إنجاح الإصلاحات

_ التنقيف المالي واستخدام التكنولوجيا الحديثة ضعيف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة) .

أهمية الدراسة : تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال معالجة موضوع مهم وهو تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة) في تعزيز الشمول المالي ، ومدى نجاحها في تحسين ظروف المجتمع أو الزبائن من حيث تقديم الخدمات وتطوير وسائل الدفع وتسهيل وتبسيط العمليات البنكية لكافة الشرائح وتحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك وهذا من حيث زيادة الربحية وتوفير الوقت ، وكفاءة إدارة الأعمال وإدارة المخاطر ، وكذلك من حيث المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد الجزائري .

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة من خلال :

_ معرفة سبل وآليات تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

_ استراتيجيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي .

_ ما مدى نجاح بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي .

_ الصعوبات والتحديات التي واجهت و تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي .

دوافع الدراسة :

_ الرغبة في دراسة ومعالجة المواضيع الحديثة .

_ التعرف على تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة) في تعزيز شمول مالي .

_ التعرف على التحديات والصعوبات التي واجهت بنك الفلاحة والتنمية الريفية،ميلة خلال تجربته في تعزيز الشمول المالي .

_ ارتباط الموضوع بالتخصص و المقاييس التي درسناها .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداته الوصفي والتحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لموضوع تجربة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي،حيث استخدمنا المنهج الأول لشرح

وتوضيح الجوانب المتعلقة بمفهوم الشمول المالي، ثم تطرقنا إلى الشمول المالي في الجزائر، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه لتسليط الضوء على تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة) في تعزيز الشمول المالي .

صعوبات الدراسة :

_ حداثة الموضوع ونقص المراجع .

_ ضيق وقت الدراسة .

_ ضيق وقت موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم المعلومات اللازمة .

_ إشكالية فهمنا لمصطلح الشمول المالي تطبيقيا من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الدراسات السابقة :

_ دراسة فلاق صليحة ، حمدي معمر حفيفي صليحة ، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم

الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 7، العدد 4، 2019.

حيث توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية جد ضعيف وهي تحتل تقريبا المراتب الأخيرة من حيث تصنيف هذه المؤشرات .

_ أمال زواغي ، فريال زواغي ، واقع الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، تخصص إدارة مالية ، فرع التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2021.

حيث توصل الباحثان إلى ضعف مؤشرات الشمول المالي التي حققها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة والذي فاق الضعف المحقق في تلك المؤشرات على المستوى الوطني .

هيكل الدراسة : من أجل تقديم هذا البحث في صورة ملائمة قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتتعقبهم خاتمة وجاءت فصول هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول : مفاهيم الشمول المالي وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث

المبحث الأول : مفهوم الشمول المالي، متطلباته و أبعاده.

المبحث الثاني : أهمية الشمول المالي، أهدافه و العقبات التي تحول دون انتشاره.

المبحث الثالث : سياسات ومبادئ الشمول المالي.

المبحث الرابع : دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية :

الفصل الثاني : الشمول المالي في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثالث: جهود البنك المركزي وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

الفصل الثالث : تم التطرق إلى تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة في تعزيز الشمول المالي وقد قسم إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: الإطار النظري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الثاني: مؤشرات وآليات تعزيز الشمول المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة .

المبحث الثالث: الشمول المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة، التجارب والسياسات

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشمول

المالي

تمهيد :

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت و ازداد استخدامها، من هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين، وانتشرت حملات التوعية و التثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات. وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد و تنفيذ سياسات و برامج و خطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان، حيث تم طرح العديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة. وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الخاصة في الدول الفقيرة.

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي، متطلباته وأبعاده.

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموماً و المصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، فهو في معناه البسيط توفير الفرص لكافة فئات المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات، ودمج الفئات المهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي.

قبل التطرق لتعريف الشمول المالي، يجدر بنا أولاً التطرق لنشأة وتطور الشمول المالي.

أولاً : نشأة و تطور الشمول المالي.

ظهر مصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) عكس (الإقصاء المالي) أول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون و ثرفت (Leyshon and Thrift 1993) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي العام 1999 استخدم الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين:¹

1. التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، وأسباب ثقافية أو عقائدية.

2. عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها.

و ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام (2007-2008) ازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز و تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكنهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة. إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعليم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير

¹ - سمير عبد الله، "الشمول المالي في فلسطين"، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (مارس)

الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والإستراتيجية الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.²

وقد عقد أول مؤتمر ثانوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدوله كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، المكسيك، جنوب إفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوبا جو، موزمبيق وفيجي ومصر في 2017.³

ثانيا : تعريف الشمول المالي:

أصدرت العديد من الجهات الدولية تعريفا متعددة للشمول المالي إلى أن معظمها يصب في نفس المضمون. فقد عرف البنك الدولي الشمول المالي حسب تقريره الصادر عام 2014 بأنه: "الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة و بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم".⁴

و حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي و المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، فإن الشمول المالي يعني " تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعته واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية تحويلات، مدفوعات، ادخار، ائتمان ..الخ يقع توفيرها بطريقه مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".⁵

و حسب تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، فإن الشمول المالي ينص على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز أصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".⁶

² - مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 18، مارس 2018، ط. 92.

³ - مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 18، مارس 2018، ط. 93.

⁴ - صورية شنبی، السعيد بن لخضر، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي جمهوريه مصر العربية)"، في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، (جامعة محمد بوضياف، 2018)، ص. 109.

⁵ - عباس منيرة، "دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة -دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية الودائي"، المؤتمر الدولي حول: "التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية"، (سطيف، جامعة حسبية بن بوعلي، 17-18 ديسمبر 2019)، ص. 846.

⁶ - محمد بزارية، مونية خلفاوي، "الشمول المالي آلية لدعم وتعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين"، الملتقى الوطني الأول حول: "تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة"، (جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 25/24 أبريل 2018)، ص. 1.

كما يعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)، بأنه: " العملية التي يتم من خلاله تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".⁷

كما يعرف الشمول المالي حسب (Mazeret al) بأنه: "العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي و آلية حماية العملاء".⁸

و بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دولياً، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح لأن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي.⁹

1- الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

2- الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

3- التوازن: تناول الشمول المالي لجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)

4- البراغمية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

5- المرونة : مأمّن شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كافي من المرونة في اختبار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.

6- الطموح: قد يتطلب قياس الشمول المالي بذل جهود وموارد، إضافة إلى توفر الشروط الأساسية كما هو محدد من منطق المرونة و البراغمية، كما يمكن الاعتماد على مؤشرات بديلة إذ تعذر الحصول المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

⁷بطاهر بخته، عقون عبد الله، "الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- تجارب بعض البلدان العربية"، الملتقى الوطني الأول حول: "تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة"، (مستغانم، المركز الجامعي لخميس مليانة، 27-28 نوفمبر 2018)، ص. 1.

⁸-Mazer et al, the role of Islamic finance in enhancing financial inclusion on organizations of Islamic cooperation (OIC) countries, 2011, p10.

⁹-جلال الدين بن رجب، "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ط. 03.

ثالثا : تعريف الحرمان المالي و المصرفي: يستخدم مصطلحا الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية.¹⁰ فيشير الحرمان على مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية، والتمكن من استخدامها بصورة تلئم احتياجاتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

أما الحرمان المصرفي فيمثل شكل من أشكال الحرمان المالي، ويقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها (استخدامها)، وتتجلى أهم مظاهره في الحصول على حساب إيداع مصرفي، وبالنظر للحرمان المصرفي من حيث العمق، نلاحظ أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

1- غير المغطيين بالخدمة المصرفية: وهم الأفراد المحرومين تماما من أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية (حرمان كلي).

2- المغطيين جزئيا بالخدمة المصرفية: وهم الأفراد الذين يستفيدون من بعض الخدمات المصرفية كان يكون لدى الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من خدمات الشيكات أو تسهيلات الدفع الالكتروني وبطاقات الائتمان.

3- المغطيين كليا بالخدمة المصرفية: وهم الأفراد الذين يتمتعون باستخدام كافة المنتجات والخدمات المصرفية وبما يلئم احتياجاتهم ومركزهم الاقتصادي والاجتماعي.

في مجال التمويل التقليدي، يعد الوصول إلى مصدر تمويل مشكلة خاصة لأفراد المجتمع الأكثر فقرا، بما فيهم المقاولون المحتملون، ويشار إليهم عادة بمصطلح غير بنكي (Non Banked)، ذلك أنهم يفتقرون بشكل ثابت إلى ضمانات كافية، وعلى الرغم من أهمية التمويل للنمو الاقتصادي، قد لا يكون للقطاع الخاص الرغبة في توفير التمويل لبعض المناطق بسبب التكلفة المرتفعة بتقييم ورصد الائتمان أو بسبب عدم وجود ضمانات مقبولة.

المطلب الثاني: متطلبات الشمول المالي.

هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي تشمل تطوير البنية التحتية المالية، توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي.

أولا : دعم البنية التحتية المالية: تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

-بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.¹¹

¹⁰-مجدي الأمين نورين، "الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول"، مجلة مصرفية واقتصادية، العدد 77 (سبتمبر 2015)، ص.5.

¹¹- مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 18، مارس 2018، ط. 95.

-الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها.

-تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات والخدمات المالية.

-الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليفها.

-توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد و المؤسسات الصغيرة.

ثانيا: الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة و شفافة ، تسهيل و تيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، خدمات الاستشارة المالية، حماية بياناته المالية و نظم الأمان.

ثالثا: تطوير خدمات و منتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:

وذلك لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

رابعا: التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. ويتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.¹²

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

يمكن حصر أبعاد الشمول المالي في ثلاث أبعاد رئيسية تتمثل في: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين، تعزيز جودة الخدمات المالية.

وفيما يلي وصف وافي لكل من الأبعاد السابقة:

1-الوصول للخدمات المالية (ACCESS DIMENSION): يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، إذ يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصرف الآلي...الخ،ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ولقياس بعد الوصول للخدمات المالية هناك عدة مؤشرات كما يلي:¹³

¹²-نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، "صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبريل 2017، ص. 7. متاح على الموقع www.amf.org.ae تاريخ الغطلا 2020/02/30.

¹³-انظر في ذلك:-حنين محمد بدر عجوز، "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء مع دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، (مارس 2017)، ص. 11.

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.

- حسابات النقود الالكترونية.

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدة الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

إن المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حالياً، حيث أن التكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي. فمثلاً، فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك فإن المسافة لا تزال واحدة من الأسباب التي تجعل الناس لا يشاركون في النظام المالي الرسمي، في حين أن ما يقرب من 20% من غير المتعاملين في العالم يقولون إن نقاط الوصول إلى الخدمات المالية بعيدة جداً، فإن هذه المشكلة تشمل في الأساس أقل البلدان نمواً. أما في البلدان المتقدمة، تبلغ نسبة غير المتعطين الذين يعتبرون المسافة كمسكلة 10% فقط.¹⁴

2- استخدام الخدمات المالية (dimension usage): يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة وهناك عدة مؤشرات قياس تدرج ضمن هذا البعد أهمها:¹⁵

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

¹⁴-Noelia caamara, Gvid tuesta, "Measuring financial Inclusion: A Multidimensional Index", Working paper, p p. 9-10 Madrid, September 2014 (N° 14/26,

¹⁵- صورية شنبى، السعيد بن لخير، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي جمهوريه مصر العربية)"، في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، (جامعة محمد بوضياف، 2018)، ص. 109-110.

ثالثاً-جودة الخدمات المالية (Qualité):

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته، يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ الإجراءات التي تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. وبعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك،فعالية أداء التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، إلى جانب عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يمكن توضيحها كالتالي:¹⁶

1- القدرة على تحمل التكاليف: يقاس هذا المؤشر بعدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.

-نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

2- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام هذه الخدمات، كما على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، حيث تكون سهلة مع عدم وجود لبس في اللغة، ويمكن قياس الشفافية من خلال المؤشرات التالية:

-نسبة العملاء الذين أفادوا يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.

-وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

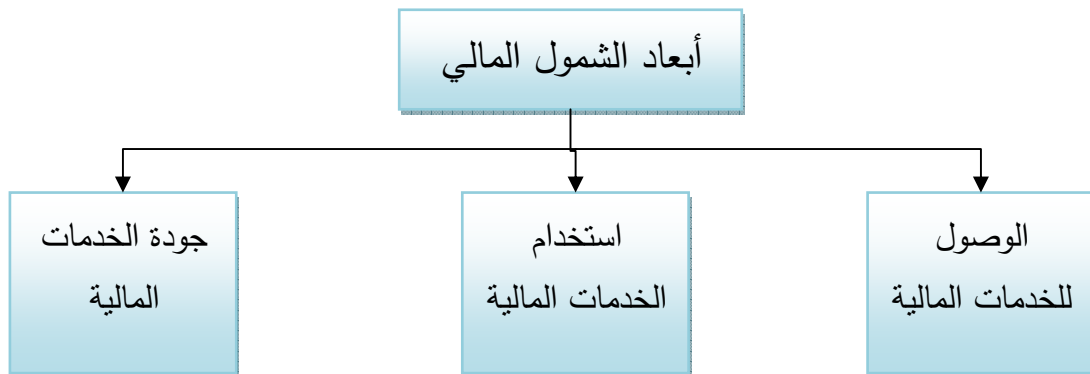
3- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

-نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالي.

-متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

¹⁶ - صورية شنبى، السعيد بن لخير، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي جمهوريه مصر العربية)"، في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، (جامعة محمد بوضياف، 2018)، ص. 111.

- 4- حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة وذلك من خلال:
- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
 - مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية المتعلقة بالفترة الممتدة من 3 إلى 6 أشهر الأخيرة والتي تم حلها في غضون شهرين على الأقل.
 - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.
- 5- التثقيف المالي:** يقيس هذا المؤشر المعارف المالية الأساسية، وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم وذلك من خلال:
- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتتبع.
 - النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.
- 6- المديونية:** تعتبر المديونية سمة هامة للعمل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة سبب تأخر المقترضين عن السداد في الفترة الزمنية المحددة، وذلك من خلال:
- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض.
 - كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.
- 7. العوائق الإئتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال: نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي، مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان. والشكل الموالي يلخص كافة أبعاد الشمول المالي سالفة الذكر:
- الشكل (01): أبعاد الشمول المالي.**



المبحث الثاني: أهمية الشمول المالي، أهدافه والعقبات التي تحول دون انتشاره.

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي.

إن للشمول المالي أهمية في الوصول للخدمات المالية، حيث سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن إظهار أهمية الشمول المالي فيما يلي:¹⁷

1. **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** تساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الدول بما يتماشى مع الخطة تحفيز النمو الاقتصادي.
2. **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها بما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول.
3. **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** إن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرتهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
4. **تطوير النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من تطوير هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين.
5. **إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه لخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.**
6. **الشمول المالي مهم للمواطن، كما أن تطبيقه يعني أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم عبر وسائل مشروعة بشكل سليم وآمن.**¹⁸

المطلب الثاني: أهداف الشمول المالي.

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتبة من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة

¹⁷ -أنظر في ذلك آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، "واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس المغرب"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد 3 (سبتمبر 2018)، ص. 751.

الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل ، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:¹⁹

1. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
2. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة القراء منهم.
3. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
4. تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسيع.
5. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء و الرفاهة الاجتماعية.
6. السعي إلى تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة، من خلال الفهم الأفضل للأهداف الأخرى من خلال النظر في جميع الروابط وأخذها بعين الاعتبار.²⁰
7. وصول كافة الخدمات المالية لجميع الأسر بتكلفة معقولة بما في ذلك خدمات الادخار أو الإيداع وخدمات الدفع والتحويل والائتمان والتأمين.
8. التنظيم الأمن والسليم للمؤسسات بحيث يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة.
9. دراسة السوق بشكل عميق ووضع التعريفات والأهداف بما يتناسب وضع السوق لمحاولة فهم وتحقيق الارتباط الأمثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة.

المطلب الثالث : العقبات التي تحول دون انتشار الشمول المالي.

هناك عوامل عديدة مؤثرة على العرض والطلب في مجال الخدمات المالية تحول دون حصول الأفراد والشركات على هذه الخدمات، وهذا ما يعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم. ويرى العديد من الأشخاص في هذه الحواجز حائلا دون استفادتهم من الخدمات المالية وتؤثر هذه الحواجز عادة على الفقراء والنساء والشباب وسكان المناطق الريفية والعمال غير النظاميين والمهاجرين أكثر من تأثيرها على غيرهم، وأهم هذه العوامل ما يلي:²¹

- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية كون بعضهم لا يتعاملون مع البنوك، وكون البعض الآخر لا يمتلكون أموال إضافية.

¹⁹-انظر في ذلك: -أبو دية ماجد، "دور الانتشار المصرفي والشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، (2016)، ص. 19.

²⁰-ارشاد عبد الله جاسم، "الشمول المالي في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 39 (1997) ص. 151.

²¹-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أقر التحولات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب"، مذكرة من أمانة الأونكتاد، ص. 08.

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك وأي مؤسسة مصرفية مالية وهذا أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية.
- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها وتمثل القدرة على تحمل تكلفة فتح حساب مصرفي عائقاً رئيسياً لأن التكاليف الثابتة المرتبطة بالمعاملات قد تحمل صاحبها عبئاً ثقيلاً على نحو غير متكافئ إذا كانت قيمة الحساب صغيرة.
- عدم الثقة في حال وجود قطاع مالي متخلف قد تكون ثقة الناس في المؤسسات المالية معدومة أو يكون مستوى المعرفة المالية أو الإلمام بالشأن المالي محدوداً لديهم.
- انتشار ظاهرة تخفيف المخاطر حيث تعتمد بعض البنوك إلى قطع علاقتها المالية مع جهات أو مؤسسات أو أفراد تعتبرها مرتفعة المخاطر، فبدلاً من قيامها بالإدارة الجيدة لتلك المخاطر تعتمد على تجنبها كلياً، وفي الواقع فإن قطع العلاقات المصرفية مع قطاعات أو مناطق بأكملها يؤدي إلى خروجها من المنظومة المالية وبالتالي إلى تفاقم ظاهرة ما يسمى بالتهميش المالي.
- الاعتبارات الدينية والتي غالباً ما تحول دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية من خلال من أن التعامل معها هو مخالف للعقيدة التي يتبعها مثل المعاملات الربوية التي يفر منها المجتمع الإسلامي، أو للمتعاملين ثقافة بأن التعاملات غير واضحة ومفهومة.

المبحث الثالث : سياسات ومبادئ الشمول المالي.

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة و البارزة على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة العالمية في العام 2008، حيث بات من الواضح الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، من خلال توحيد الجهود والعمل على تطويره و إرساء دعائمه.

المطلب الأول: سياسات الشمول المالي.

هناك ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية. في حين أن الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في تمكين الشمول المالي. وفيما يلي شرح لمضمون هذه السياسات:

1. الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تسريع عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصادياً. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذ القنوات البيع بالتجزئة الموجودة حالياً، ولا تحتاج الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكناً حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف بعد إجراء التحويلات المالية،

إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل: التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي، بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير.²²

2. الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء. هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات، تسهيل التحويلات المالية، كما عملت على توسيع نطاق الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية إلى جانب جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقاً، حيث أظهرت عدة دول نجاحاً باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين مثلاً سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في عام 2004.²³

3. تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعية تدعى " باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر " وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4- إصلاح البنوك الحكومية: في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دوراً هاماً في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة المتواجدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة كما فعلت البرازيل وبيروت، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط.²⁴

5. حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك في ما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاضم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة فيحين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيداً. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعدم الخبرة تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزه استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس

²²-انظر في ذلك:-سمير عبد الله وآخرون، "الشمول المالي في فلسطين"، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، (مارس) 2016، ص. 15.

²³-حنين محمد بدر عجوز، "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء مع دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، (مارس 2017)، ص. 24.

²⁴-صورية شنبى، السعيد بن لخصر، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي جمهوريه مصر العربية)"، في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02، (جامعة محمد بوضياف، 2018)، ص. 112.

لديهم تامين أو عائد على استثماراتهم مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث الجمع بين الأهمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات والفراغات لبعض في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، ما جعل من منع عمل هذه المؤسسات أمر بالغ الأهمية بشكل عام. وتعتبر عملية فشل حماية المستهلك كاستجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفه حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.²⁵

6. سياسة الهوية المالية: إن تحديد الهوية أمر بالغ الأهمية في جميع مجالات الحياة. ومن شأن الهوية المعترف بها قانونياً تسهيل المعاملات بين الأشخاص والمؤسسات، سواء كان ذلك لأغراض التعليم أو الصحة أو الخدمات الحكومية أو التجارة أو الأمور المتعلقة بالتمويل. وحتى عام 2017 كان يوجد حوالي مليار شخص لديهم صعوبة في إثبات هويتهم، أي حوالي 40% من سكان الدول النامية. كما أن 19% من بين 1.7 مليار من البالغين الذين لا تقوم البنوك بخدمتهم ليس لديهم أوراق لإثبات شخصيتهم وعادة ما يكون السبب الرئيسي في عدم حصولهم على حسابات هو عدم توافر المستندات اللازمة لديهم، وعليه بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.²⁶

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي

إيماناً من عدد من المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي بدء الاهتمام بعد الأزمة العالمية (2007-2008) بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من طرف الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعه العشرين (G 20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، التي تتلخص فيما يلي:²⁷

1. القيادة: ويهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والأطراف المشتركة لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر، حيث أثبتت التجارب الدولية بأن قياده الشمول المالي يجب أن تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسب الشمول المالي.

²⁵-حنين محمد بدر عجوز، "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء مع دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، (مارس 2017)، ص. 24.

²⁶-الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية، متاح على الموقع تاريخ الإطلاع 2022/05/28.

²⁷-فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول الكمالية"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق النقد العربي، 2015، ص. 6-8.

2. التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل "التوفير، الاقتراض، التحويل، التأمين، والاستثمارات المالية...." بحيث يكون هناك تنوع في الخدمات المالية وطرق تقديمها.

3. الابتكار/التجديد: من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي، وبما يشمل ضرورة تحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي، مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية، مع مراعاة تكلفه تقديم الخدمات والمنتجات وان تكون ملبيه لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.

4. الحماية: يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية، والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح، حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشاكل فإنه من الضروري وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

5. التمكين: زيادة التنقيب المالي والمعرفة المالية للعملاء.

6. التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

7. المعرفة: إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

8. الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية، وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي والالكتروني.

المطلب الثالث: مظاهر الشمولية المالية والعوامل المفسرة لها.

إن من بين العوامل المؤدية إلى العولمة أو الشمولية المالية وجود ثلاثة عوامل أو مظاهر أساسية وهي:

أولاً-التحرير المالي: إن التحرير المالي أوما يطلق عليه تحرير حساب رأس المال و معاملاته المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وفيه الاستثمار في الأوراق المالية والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، وكذلك المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي، والودائع غير المقيمة واقتراض البنوك من الخارج وعلى القروود والودائع الأجنبية، وكذلك المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية، وقد ارتبط هذا التحرير المالي ارتباطاً وثيقاً بما يسمى بعولمة الأسواق المالية التي تتم، فمنها عملية تبادل و تداول وتصفية الديون والأصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية وأصبحت الأسواق المالية التي تربط دول العالم

ببعضها البعض والتي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، حيث عملت تلك الأسواق المالية العالمية على تعميق العولمة أو الشمولية المالية.²⁸

ثانيا - قاعدة 3D:

إن الوضعية التي أفرزتها التطورات السابقة مهدت في بداية الثمانينات لبروز ظواهر مالية وقانونية غير مسبوقة عاشتها الأسواق المالية عرفت بقاعدة 3D، ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، ومن ثم إحداث تطور كبير في نشاط المؤسسات والأسواق المالية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:²⁹

1. تغير قوانين والتنظيمات "La déréglementation":

وهو أن تقوم البلدان بإلغاء أو تجديد كل القوانين والتنظيمات التي كانت قيد عمل المؤسسات والأسواق المالية، وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، والمتمثلة في المشتقات المالية (الاختيارات، العقود المستقبلية...)، إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف.

وقد سجلت هذه الحركة في إطار سلسلة من عمليات تحرير حركية رؤوس الأموال التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينيات ثم توسعت فيما بعد إلى باقي دول العالم، حيث يمثل انفتاح النظام المالي الياباني خلال الفترة (1983-1984)، ثم انهيار الأنظمة المحلية للرقابة في أوروبا، مع خلق سوق موحدة لرؤوس الأموال سنة 1990، أهم العوامل التي أدت إلى تسارع الانتقال الجغرافي لرؤوس الأموال.

2- تقلص دور الوساطة في التمويل "La désintermédiation":

وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض. غير أن ذلك لم يفقد البنوك مكانتها ضمن المؤسسات المالية وأهميتها في تمويل الاقتصاد.

3. عدم الفصل بين مختلف أقسام رأس المال "Le Décloisonnement":

وهو ما يعني رفع وإلغاء الحواجز القانونية والإدارية داخليا، من خلال فتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي (الأسواق النقدية، أسواق رأس المال)، وأسواق الصرف (تبادل العملات فيما بينها)، وخارجيا بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية بممارسة النشاط المالي وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية

²⁸-ميسم الصغير، "الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية -دراسة حالة الجزائر". مجلة الاجتهاد، العدد 02 (جوان 2012)، ص. 07.

²⁹-نادية العقون، "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتورا علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج لخضر، 2013-2014، ص. 50-51.

من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة. فالعولمة المالية لا تعني فقط انتفاخ الأسواق القطرية على بعضها البعض، ولكن أيضا انفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق وتوسعها.

ثالثا- المشتقات المالي: ³⁰

ظهرت العديد من الأدوات المالية الجديدة التي تسمى بالمشتقات المالية وهي أدوات الاستثمار التي تمنح مستخدميها حق بيع وشراء الأسهم والعملات الأجنبية بسعر متفق عليه، أو حق إجراء تسويات نقدية عندما يحدث هناك تغيرات في أسعار الفائدة أو الأسهم أو أسعار الصرف للعملات الأجنبية الرئيسية. وهذه الأدوات إذ استخدمت بطريقة جيدة يمكن أن تخفف المخاطر التي يتعرض لها أي متعامل اقتصادي وتعزز استقرار أرباحه في السوق، ومن بينها: المستقبلات، الخيارات، المبادلات،...الخ.

كما أنه يوجد مظاهر أخرى وعوامل مفسرة أخرى كالتقدم التكنولوجي ونمو سوق السندات وإعادة هيكلة صناعة الخدمات وصعود الرأسمالية، هذه العوامل تساعد على وجود وتمركز ما يسمى بالشمولية المالية. ³¹

المطلب الرابع: دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

أولا - مفهوم البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية نقدية تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية ملتزما بعدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء، وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي". ³²

كما تعرف البنوك الإسلامية بأنها: منظمات اقتصادية تهدف إلى تسيير تداول الأموال واستثمارها في ظل المبادئ والمقتضيات الإسلامية، ويميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية استبعاد التعامل بالفائدة أخذا أو عطاء، وتعمل على توجيه الجهود نحو خدمة المجتمع في كافة الحالات مادامت تدور في دائرة الحلال. ³³

ثانيا- أهداف البنوك الإسلامية: تعمل البنوك الإسلامية على غرار المؤسسات الأخرى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها المالية والخاصة بالمتعاملين أو العملاء، وكذا أهداف متعلقة بتنمية البنوك إضافة إلى الأهداف الخاصة بالمنظومة المالية الإسلامية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي: ³⁴

³⁰-صالح مفتاح، "العولمة المالية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 02 (جوان 2002)، ص. 219.

³¹-مصطفى ولد سيدي محمد، "أثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، مفتاح على الموقع www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع 2020/02/20.

³²-مطهري كمال، "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011-2012، ص. 16.

³³-عبد الحميد الفتاح المغربي، "الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية"، العهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المصورة، ص. 68. متاح على الموقع iefpedia.com تاريخ الإطلاع 2022/02/20.

1-الأهداف المالية: و التي تتمثل في:

-جذب الودائع وتنميتها، يمثل هذا الهدف الشق الأول في عملية الوساطة المالية وتتجلى أهميته في عدم تعطيل الأموال واستثمارها يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده.

-استثمار الأموال، يمثل هذا الهدف الشق الثاني في عملية الوساطة المالية، حيث تعتبر الاستثمارات ركيزة العمل والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو للمساهمين.

_تحقيق الأرباح ، حيث أن الأرباح هي الحاصل الناتج عن عملية الاستثمار والعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية ، والتي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين ، و يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين ، ويعد هذا الهدف من الأهداف الرئيسية حتى يستطيع البنك الإسلامي المنافسة و الاستمرار في السوق المصرفي .

2 _ أهداف خاصة بالمتعاملين : للمتعاملين أو الزبائن أهداف متعددة يجب أن يحرص عل تحقيقها وهي:

_تقديم الخدمات المصرفية:إن نجاح البنك الإسلامي يكمن في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جذب العديد منهم ، ويكون تقديم هذه الخدمات في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

_توفير التمويل للمستثمرين : من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة مخصصة أو استثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق ،

_ توفير الأمان للمودعين :وذلك من خلال توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب .

3-أهداف متعلقة بتنمية المصارف:تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق جملة من الأهداف التنموية تتمثل في:

_ تنمية الموارد البشرية ،وذلك من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري في المصارف الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى للأداء في العمل .

_تحقيق معدل النمو،حيث يساعد البنوك الإسلامية على ضمان بقائها واستمرارية عملها في السوق المصرفية _ الانتشار جغرافيا و اجتماعيا حتى تتمكن البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها ، من خلال تغطية أكبر قدر

من المجتمع ، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية و الاستثمارية في أقرب الأماكن لهم ، ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار في المجتمعات .

4_ أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية : تتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

³⁴ -كنزة بن غالية، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية وواقعها في الجزائر-تجربة بنك البركة"، المؤتمر الدولي حول: "التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية"، (سطيف، جامعة حسيبة بن بوعلي، 17-18 ديسمبر 2019)، ص. 2058-2059.

_ التخلص من التبعية للاقتصاديات الأخرى ، إذ يعتبر الاقتصاد المحور الذي يدور حول تقدم و تأخرها في أي دولة ، إذ لم تمتلك زمام اقتصادياتها بيدها تكون رهنا بيد من يمتلك هذا الزمام . وتخليص اقتصاديات الكيانات الإسلامية هو الرؤيا التي تتم على أساسها تكوين البنوك الإسلامية .

_ السعي لابتكار صيغ أقرب للعملية التمويلية ، لابد للبنوك الإسلامية من ابتكار صيغ استثمارية إسلامية من أجل منافسة البنوك التقليدية في الأسواق المالية .

_ تطوير البنك الإسلامي للمنتجات المصرفية الأخرى، لتشكل عنصر جذب عملاء جدد من خلال جودة تلك الخدمات و سرعتها .

ثالثا : دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي :مع اتساع الدعوة للشمول المالي تطلعت الأنظار إلى التمويل الإسلامي كأداة مهمة من أدوات توفير الخدمات المالية للشريحة التي مازالت بعيدة عن متناول تلك الخدمات في معظم المجتمعات النامية ذات الكثافة السكانية في المدن وفي الأرياف بشكل خاص (1) . فمن المعروف أن للتمويل الإسلامي تجارب نجح بعضها في إدخال جانب مهم من الخدمات المالية إلى البيئات الريفية والبسيطة على النحو الذي يدعو إليه الشمول المالي حديثا ، وذلك قبل أن تتسع الدعوة للشمول المالي عالميا وكانت تلك الخدمات تتمثل بشكل خاص في التمويل المبسط (الأصغر) المرتبط بالتنمية الاجتماعية لتلك البيئات ، فبدايات التمويل الإسلامي عملت على تكوين صلة مباشرة بالتنمية الريفية بالاعتماد على الأيدي العاملة الفقيرة في المجتمع ، وذلك من خلال دعمها بالتمويل على شكل قروض أو مشاركات بشروط ميسرة . مع عدم إغفال ما يمكن أن تضيفه خدمات التمويل الإسلامي من مظاهر تعاونية تخدم تلك المجتمعات كنظام الزكاة والوقف والقرض والحسن والصدقات التي تضيف لمفهوم الشمول المالي لمسات مجتمعية إنسانية ضرورية ،و لقد أثبتت العديد من الدراسات أن للتمويل الإسلامي دور مهم في تحسين الشمول المالي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة ، فلقد استفادت البلدان الإفريقية مثل كينيا ونيجيريا وجيبوتي من طلب قوي على الخدمات المصرفية عند إنشائها لبنوك إسلامية ، حيث صرح البنك المركزي بجيبوتي أن التوسع في صناعة الصيرفة الإسلامية في البلد كان له تأثير إيجابي في استخدام الخدمات المالية على نطاق واسع فيها .

وعليه يعد التمويل الإسلامي وسيلة رئيسية منت وسائل الشمول المأمول في الخدمات المالية بتقنياتها الحديثة ولكن بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة وظروف المجتمعات التي يخدمها والتي تمثل الشريحة العظمى من البشر الذين مازال خارج النطاق ذلك الشمول وكذلك بقدر ما تلتزم الدعوة للشمول المالي الشفافية وتكتسب من الثقة

¹- غسان غسان فلعاوي، "دور التمويل الإسلامي في الشمول المالي"، متاح على الموقع www.alkhaleej.ae، تاريخ الاطلاع 2022/05/20

المبحث الرابع : دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية :

بعد الأزمة العالمية 2008، بدأ الاهتمام يتركز في البحث عن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ودور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أكدت الدراسات أن هناك علاقة تكاملية بين الشمول المالي والاستقرار المالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المالي: تشير حالة عدم الاستقرار المالي إلى الأوضاع في الأسواق المالية التي تضر أو تهدد بإلحاق الضرر بأداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي ، وهو ما يلحق الضرر بعمل الاقتصاد بطرق مختلفة . إذ يمكن أن تتال من الوضع المالي للوحدات غير المالية مثل الأسر والشركات والحكومات لدرجة أن تدفق التمويل لهم يصبح مقيدا ، ويمكنه أيضا وبصورة خاصة عرقلة عمليات المؤسسات المالية و الأسواق بحيث تكون أقل قدرة على مواصلة تمويل بقية قطاعات الاقتصاد .⁽¹⁾ أما بالنسبة لمفهوم الاستقرار المالي فيتضمن استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية. ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تحقيق هذا الاستقرار ومنها تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق التناغم والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات المالية والاقتصادية العامة ، لذلك تدور مفاهيم الاستقرار المالي حول تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي المتمثلة في: البنية التحتية، المؤسسات والأسواق بصورة متوازنة.⁽²⁾ ويعرف الاستقرار المالي أيضا بأنه : " القدرة على تحقيق الاستقرار في العناصر الثلاث للقطاع المالي متوازنة، وهذه القطاعات هي (المؤسسات المالية والأسواق المالية والبنية التحتية) "⁽³⁾ كما يعرف بأنه : " تجنب الوقوع في الأزمات المالية التي تتسبب في فقدان الثقة في عملة البلد أو احد أصوله المالية الأخرى ، مما يتسبب في سحب المستثمرين الأجانب لرؤوس أموالهم من البلد ".⁽⁴⁾ من التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل للاستقرار المالي كالتالي : هو تحقيق الاستقرار في كل مكونات القطاع المالي من مؤسسات مالية ، أسواق نقدية ومالية واستقرار البنية التحتية ، إضافة إلى قوة وصلابة النظام المالي وقدرته على التصدي للالتزامات المالية .

1-Garry J.Schinasi,Defining Financial Stability IFM Working Paper Wp04/187 October 1,2004,p13

2- مها مزهر محسن ،"اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال مدة 2009-

2013"، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية"، المجلد 22 العدد92 (2016) ص.362.

3-العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، متاح على الموقع <http://www.vapulus.com> تاريخ الاطلاع 2022/05/26

4-أحمد مهدي بالوافي ، " البنوك الإسلامية والاستقرار المالي : تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق

النقد الدولي " ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي مجلد 21 ، العدد2،(السعودية ،2008) ص.71.

المطلب الثاني: دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي :

قد يكون من الصعب تحقيق شمول مالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما انه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستعبدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة والفقراء) وبوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي و الشمول المالي في كلا الاتجاهين .

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول و الالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتقادي تركزها .

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي . كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات . فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول و الالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتقادي تركيزها .

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 بالمائة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المائة . كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل الضعيف يتوجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترة الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاد المصادر الأخرى أ صعوبة الحصول عليها.

إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون خاصة المدخرون الكبار بسحب ودائعهم من البنوك بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي .

بناءا على ما سبق فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل و الاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة

العاطلة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً، وعلى جانب الأصول تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة ، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية ، وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فينا يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها ، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة ، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة . كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي، فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي ، وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي (Exclusion Financial) يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار .¹

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية: قبل تناول مفهوم التنمية الاقتصادية نتطرق للتطرق لمفهوم النمو الاقتصادي

1 - تعريف النمو الاقتصادي : النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي². كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة. وهو عملية التفاعل القوي الذي يحدث في بيئة معينة في فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في هذه البيئة وفي الظروف البيئية المحيطة بها (الإنسان، رأس المال، مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى)، وستؤدي هذه التغيرات الثورية أو الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي الذي يعتبر في حد ذاته تغيراً طويلاً الأمد"³ مما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في كل من الناتج الداخلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية ممتدة. ويجب أن تكون الزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي والدخل الفردي زيادة حقيقية وليست نقدية فقط ، وذلك باستبعاد أثر التضخم و أن تكون هذه الزيادة مستمرة وليست عابرة (مؤقتة) وبهذا فإن النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في الأجل الطويل ، ويتجلى في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل ، وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه .⁴

1 _ أنظر في ذلك فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ،

_فلاق صليحة ، حمدي معمر ، " تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي " . مجلة التكامل الاقتصادي . المجلد 7 ، العدد 4 (ديسمبر 2009) .ص.05.

2 _ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، (جامعة الاسكندرية 2000)

3 - فرهاد محمد علي الأهدن، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر، 1994)، ص. 29.

4 - عبد الكريم بعداش، "دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999/2009" مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد 8 ، ص. 113.

2-تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.¹ ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية أيضا بأنها : "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين ، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية ، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع : وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ".⁽²⁾

3-الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية ولكنه غير كاف و ليس بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية دون تحقيق الشرطان الأساسيان لتحول النمو إلى تنمية وهو: التوزيع العادل لثمرات النمو بما يحقق عدالة في التوزيع، تدخل الدولة فبدونها لا يمكن أن يتحول النمو إلى تنمية.⁽³⁾

الجدول رقم (01) : الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية :

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث أي تغيير هيكل للمجتمع.	-عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده .
-يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	- تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
-يعبر عن تغير كمي فقط أي لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	-يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة أفضل ، أي تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .
-لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي .	-تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه
-يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط : ويعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيقها	-تمس جميع الجوانب حيث أنه عملية شاملة
-لا يمكن الجزم أو الحكم على تطور الدولة على معدل النمو الاقتصادي .	-يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة

المصدر : من إعداد الباحثين على شبكة الأنترنت

¹ - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص.59.56.

² - "مفهوم التنمية الاقتصادية "، متاح على الموقع <http://www.alukah.net> تاريخ الاطلاع 2022/06/02

³ - "الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية " ، متاح على الموقع <http://www.mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع

المطلب الرابع : علاقة الشمول المالي بالتنمية الاقتصادية :

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها ، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد ، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسبا القوة الاقتصادية ، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة ، وترفع الإنتاجية والدخل ، والتي بدورها قد تزيد استهلاك ونحرك العجلة الاقتصادية .وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة ، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلالة الاستهلاك ، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال ، لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها ، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.(1)

يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالخدمات المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بأداء الاقتصاد وتؤدي دورا محوريا في كفاءة الأسواق ولكافة القطاعات بما في ذلك الأفراد ، كما تساهم الخدمات المالية في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص وفي ظل تنامي الخدمات المالية حجما و أهمية يصبح تعذر الاستفادة منها أو الوصول إليها عقبة حقيقية أمام تحقيق فرص توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي ولاسيما الفقراء منهم والنساء والشباب والمهاجرين .(2)

فالشمول المالي يعتبر عاملا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.(3) حيث تعد هذه المشروعات أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم ، وكذلك احد أهم مجالات خلق فرص العمل. كما أن لهذه المشروعات انعكاسات ايجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي ،

حيث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 95 في المائة من إجمالي الشركات في اغلب دول العالم ن، وتعتبر احد أهم روافد النمو الشامل والمستدام وخلق فرص العمل في الاقتصاديات ، حيث أشارت دراسة صدرت عن مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بحوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات النامية ، حيث أن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يضفي السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .4

¹ - صورية شني ، السعيد بن لخضر ،مرجع سابق .ص.113

² - نبيل بهوري ، " الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه _ دراسة حالة الدول العربية _ " ،

مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 10 العدد 3 ، (2019) .ص.167

³ - مروان بن قيدة ، رشيد بوعافية ، مرجع سابق ،ص.94

⁴ - الشمول المالي نحو التنمية المستدامة شعار اليوم العربي للشمول المالي لعام 2019 ، متاح على الموقع

<http://www.findevgateway.org> تاريخ الاطلاع 2022/06/05

الخلاصة:

إن للشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم إسهاما كبيرا في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة وضمان استمرارها، كما يهدف إلى الحد من الفقر وكذلك تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة . وهناك عدة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد الغير حكومي ،ويمكن لاستخدام التكنولوجيا الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال المال والأعمال أن تؤدي دورا كبيرا في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول إلى الخدمات المالية وتخطي هذه الحواجز ، وللحكومات دور كبير في وضع الأطر التنظيمية السليمة ، وخلق الظروف التي تتيح تقدم الحوافز لتوسيع نطاق عرض الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسورة ، وتوليد المزيد من الطلب على الخدمات المالية من قبل التثقيف المالي وتمكين المستهلكين من الحصول على الخدمات المالية .

فقد أصبح الشمول المالي هدفا رئيسا لدى العديد من البنوك المركزية إلى جانب الاستقرار المالي . قبل البنوك كما يعكس تركيز كبير عليه من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية طبيعة الحالة التي يكون فيها القطاع المالي، ومدى قدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بكل فاعلية وكفاءة .

الفصل الثاني

الشمول المالي في الجزائر

تمهيد:

تؤمن السلطات الجزائرية بأهمية تحقيق الشمول المالي، وتعمل جاهدة في سبيل ذلك، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية حيث يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي، من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إعطاء اهتمام خاص بالمرأة والوصول الأفراد والمشروعات الصغيرة، المتوسطة والمتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي، والاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، بما يخدم التنمية المحلية المستدامة.

و بما أن الجهاز المصرفي الجزائري هو أحد أهم العناصر الاقتصادية فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية والمعبر فعلا عن تحقيق الشمول المالي في الجزائر ومدى نجاحه، فإن كل خطوة تخطوها الجزائر في ميدان المصارف لابد أن ينعكس على الشمول المالي وتقدمه. وعليه فقد ارتأينا أولا التطرق للإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات التي عرفها في سبيل إرساء وتعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول: الإطار العام للجهاز المصرفي الجزائري

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية، فلا المؤسسات زادت إنتاجيتها وتحسن أداؤها، ولا البنوك قامت بمهامها كوسيط مالي، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عرفتھا الجزائر في تلك الفترة والتي تمثلت في تدهور حاد في أسعار المحروقات على المستوى الدولي، وكذلك تزايد عبء المديونية وخدمة الدين. وهو ما دفع إلى إصدار قانون النقد والقرض.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر القانون رقم (90-10) الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون فيها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاءت في قانوني 1986 و1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، ويتضح ذلك من خلال قراءتنا لمضمون هذا القانون من خلال ما يلي:

أولاً- المبادئ العامة لقانون النقد والقرض:

يعتبر القانون (10/90) الصادر في 14 أبريل 1990¹ نصا تشريعيا لدعم الإصلاحات الاقتصادية، كما أنه من بين القوانين الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، إذ حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأدائه، ويقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ تكمن فيما يلي:²

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: في ظل تبني التخطيط المركزي للاقتصاد كانت القرارات النقدية للنظام السابق تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، ولم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل الهدف هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، حتى جاء قانون النقد ليفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة في النظام السابق تلجأ إلى السلطة النقدية وإجبارها على الإصدار النقدي الجديد بدون مقابل، هذا الشيء الذي خلق تداخل بين السلطة النقدية والخزينة العمومية فجاء قانون النقد والقرض ووضع حد لهذا التداخل.

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي الذي كان دوره يقتصر في كونه محطة تمر عبرها موارد التمويل في دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وقد خلق هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل نظرا للتداخل الكبير بين الوظيفة التمويلية للخزينة العمومية ووظيفة البنوك في هذا

¹ قانون 10-1990 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 14/04/1990.

² الطاهر لطرش، "مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، (الجزائر، 2004)، ص ص 333 - 334.

المجال لقد كان هناك وعي بهذه المشكلة انعكس بتضمين قانون النقد والقرض مبدأ يتم بموجبه الفصل بين الدائرتين عن طريق القيام بأبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد لتبقى بدورها يقتصر في المرحلة الانتقالية لنظام التمويل على ضمان تمويل الاستثمارات المخططة من طرف الدولة. فتح هذا الأمر الباب أمام النظام البنكي الذي استعاد مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة من أجل ضمان انسجام السياسة النقدية من جهة، ومن جهة ثانية لضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية، وتتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض.³

ثانيا - الأهداف السياسية لقانون النقد والقرض:

إن الهدف الجوهري لقانون النقد والقرض هو إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، ومحاربة مختلف أشكال التسييبات وتعويض عوامل الإنتاج، يتفرع هذا الهدف إلى أهداف فرعية كالتالي:⁴

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04-05-59 من القانون)؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية؛
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنوطة بالبنوك والهيئات المالية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثالثا - إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10:⁵

يمثل مجلس النقد والقرض أعلى سلطة نقدية وقد تم تكليفه بالتسيير الإداري لبنك الجزائر، هذا الأخير منحه قانون النقد والقرض كاملا لصلاحيات في ممارسة مهامه وتسيير السياسة النقدية للدولة تحت إشراف مجلس النقد والقرض، كما يساعده في أداء وظائفه مجموعة من الهيئات والأجهزة التنظيمية.

وبموجب هذا القانون أصبح بنك الجزائر يقف على قمة الجهاز المصرفي فهو بنك البنوك وبنك الحكومة والمقرض الأخير للنظام الائتماني، وحسب المادة 55 فإن مهام البنك المركزي تتمثل في توفير

³ عاد لهيال، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 131.

⁴ آسيا قاسمي، "أثر العولمة على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 82.

⁵ طارق خاطر، "أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015، ص 230.

أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهذا من خلال تنظيم الحركة النقدية واستعمال جميع الوسائل الملائمة في توجيهه ومراقبة توزيع القرض والسهر على حسن إدارة التعهدات المالية الخارجية واستقرار سوق الصرف والتدخل فيه.

أما اللجنة المصرفية فهي حسب نص المادة 143 تتولى مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وتتشكل من محافظ بنك الجزائر رئيسا وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية.

هذا بالإضافة إلى إنشاء هيئات رقابية واستشارية سواء من خلال نفس القانون كمركزية المخاطر حسب المادة 160 والتي تتكفل بجميع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والضمانات الخاصة بها، أو من خلال التعديلات اللاحقة عليه كمركزية عوارض الدفع وجهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة اللذان أنشأ بموجب التنظيمين 02/92 و 03/92 على التوالي المؤرخين في 22 مارس 1992، حيث تتكفل الأولى بتنظيم المعلومات المرتبطة بالمشاكل والصعوبات التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، أما الثانية فتعمل على تجميع المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والعمل على تبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين، فضلا عن أن قانون النقد والقرض قد ألغى كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع مواده.

كذلك فتح قانون النقد والقرض المجال أمام الجانب لإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية في الجزائر تكون خاضعة لقواعد القانون الجزائري، حيث يقوم مجلس النقد والقرض بمنحها الترخيص، ويتوجب على هذه البنوك أو المؤسسات المالية الأجنبية احترام قواعد الحد الأدنى لرأس المال، وقد حدد التنظيم 01/93 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وتتضمن بشكل خاص:

- تحديد برنامج النشاط؛
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة؛
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية بعد قانون النقد والقرض 90-10

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بإبرام برنامج الإصلاح الشامل، والذي يمتد إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسط الأجل تمتد لمدة 3 سنوات من 1995-1998

وبعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي وفقاً للإطار المتعلق بالنقد والقرض، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر ومن التعديلات نذكر:

أولاً- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- **الجهاز الأول:** يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- **الجهاز الثاني:** تكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتألف مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية.⁶

ثانياً- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

بعد إفلاس وانحيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-11 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، هذا النص الجديد والمشروع المصرفي والمالي يستجيب لثلاثة أهداف وهي:⁷

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:
- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- توسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف؛
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق:
- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للدائرة الأرصدية الخارجية والمديونية الخارجية؛
- إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر؛
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛
- إتاحة تسيير نشاط للمديونية العمومية.

⁶ يمينة شبيرة، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر الفترة 2000 - 2014 (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015-2016، ص 79.

⁷ كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف، كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص 09.

- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصاريف وادخار الجمهور من خلال:
- تقوية شروط ومميزات اعتماد المصاريف ومسيريها، والعقوبات الجزائية المفروضة على مرتكبي المخالفات؛
- زيادة العقوبات والجزاءات لمخالفي القانون المصرفي أثناء القيام بالنشاطات المصرفية؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مدراء ومسيري المصرف؛
- تقوية حقوق جمعية المصارف والمؤسسات المالية، واعتماد هذه الهياكل من طرف بنك الجزائر؛
- تقوية شروط عمل مركز للمخاطر.

ثالثا- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:

القانون رقم (01-04) الصادر في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، ف القانون النقد والقرض (90-10) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك في 2004 بـ 2.5 مليار دينار وبـ 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.⁸

رابعا- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008: قانون 2008-01-08 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على ما يلي:⁹

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين؛
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزيائنها؛
- قانون (04-08) في 2008/02/12، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية في الجزائر.

خامسا- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009: تضمن ما يلي:

- الأمر رقم (01-09) المؤرخ في 2009/02/17 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- الأمر رقم (03-09) الصادر في 2009/05/26 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

سادسا- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم (04-10) المؤرخ في 2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية:¹⁰

⁸ إلهام طراد، مروى مزهودي، "دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2015-2016، ص 15.

⁹ نفس المرجع، ص 16.

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛
- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك؛
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

سابعا - تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد تطوير أكثر تنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظام ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان في دعم أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.¹¹

ثامنا - تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجعا في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة، والتي تعتمد أساسا على المحروقات. ولذلك لجأت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11/10/2017 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس (05) سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

المطلب الثالث: الصيرفة عبر الأنترنت (الصيرفة عن بعد)

تعتبر الصيرفة عبر الأنترنت أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية، حيث أنه في إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري لكن قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تساعد المصارف الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات فكانت شركة "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" التي أنشئت في جانفي 2004 عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية "EDI DIAGRAM" الرائدة في مجال البرمجيات

¹⁰ علي بطاهر، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل المدخرات وتمويل التنمية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 60.

¹¹ زكية محلوس، "أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص 84.

المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: "SOFT" "ANGINER" و "MAGACT MULTIMEDIA" ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CREIST، لتتأشأ شركة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد وسير و أمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها (مؤسسات كبرى، مجموعة شركات، تجار، مهنيين، خواص ...) حيث تقوم بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات.¹²

ففي البداية ركزت على عمليات التطوير والتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، حيث أن هذه الشركة أنشئت من أجل هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية باقتراح برمجيات تقدم خدمات عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال:¹³

- اقتراح حلول المصارف عن بعد من جهة؛

- تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى؛

- الخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي:

▪ الصنف الخاص بالبنك: DIGRAM.E-BANKING

▪ صنف التبادل الإلكتروني للبيانات متعدد الوجهات والأقسام E-FILES EDI DIAGRAM.

وتضمن تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

أ. التحليل الأولي: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها؛

ب. التركيب: ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة؛

ج. المتابعة المستمرة: وتكون بتقديم خدمات الصيانة، التكوين، المساعدة، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.

تهدف الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS) أساسا إلى:

- الاقتراح على الزبائن (بنوك مؤسسات مالية) حلول معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات

وبفعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات؛

- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته؛

- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا ما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم

¹² فضيلة شيروف، "أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 153.

¹³ فالي نبيلة، "استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2016-2017، ص 162.

- لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية على AEBS في تقديم خدمات عبر الأنترنت نذكر منها:
- بالنسبة للبنوك العمومية: بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL؛
 - بالنسبة للبنوك الخاصة: بنك الجزائر BNA PARIBAS، بنك سوسيتي جينيرال الجزائر SGA، بنك السلام الجزائر.

حيث تعرض هذه البنوك عدد من الخدمات من خلال مواقعها عبر شبكة الأنترنت، تتمثل في تسير حسابات العملاء 24/24 سا و 7/7 أيام، تحميل كشف الحسابات، طلب دفتر الشيكات والبطاقات البنكية، تلقي رسائل شخصية من البنك، متابعة القروض، إرسال وثائق مرتبطة بالاقتطاعات والتحويلات وكذا مختلف الأوامر المتصلة بها بكل أمان، متابعة عمليات الدفع الإلكترونية، الإطلاع على التغيرات التي تحدث في سعر الصرف، التحويلات بين الحسابات. لكن الملاحظ أن معظم الخدمات المقدمة عبر الأنترنت (من طرف المصارف الجزائرية) عبارة عن خدمات قليلة وبسيطة وغير متنوعة، حيث تعتبر "AEBS" أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية، بما حققته من توفير لهذه الخدمات لكن هذا لا يمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية لأجل تحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى، من أجل تطوير النظام المصرفي الجزائري ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.¹⁴

المطلب الرابع: هيكل النظام المصرفي الجزائري

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي، حيث يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل، حيث تواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة، تساهم هذه الزيادة المستمرة في نشاط المصارف الخاصة في ترقية المنافسة، سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن، وإلى غاية نهاية 2016 فإن الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من 29 مصرف أو مؤسسة مالية تتوزع كما يلي:¹⁵

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- 14 مصرف خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛
- 03 مؤسسات مالية، من بينها اثنتان 02 عموميتان؛
- 05 شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛

¹⁴ نبيلة فالي، نفس المرجع، ص 163-164.

¹⁵ نفس المرجع، ص 30.

- تعاوضية واحدة للتأمين الفلاحي معتمد للقيام بالعمليات المصرفية، والتي اتخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية؛

- 05 مكاتب تمثيل، بالإضافة إلى جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

بصفة عامة تقوم المصارف، بصفتهن وسطاء معتمدين، بجمع الموارد لدى الجمهور وبمنح القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية، مصدرة من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، ويتوفر وسائل الدفع للعملاء وتسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقه من جهتها، تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية، باستثناء جمع الودائع لدى الجمهور وتوفير وتسيير وسائل الدفع. فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية. على الرغم من هيمنة المصارف العمومية، من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية، في حين تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة أساسا في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني

لقد كان لقانون النقد والقرض دورا مهما في إعادة هيكلة عناصر ومكونات الجهاز المصرفي الجزائري حيث سمح القانون بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية ومزاولة أعمالها في الجزائر وفق ضوابط والقوانين المعمول بها، وعليه ويمكن حصر مكونات الجهاز المصرفي الجزائري كما يلي:

أولاً- السلطات النقدية: تتكون السلطات النقدية من:

1. مجلس النقد والقرض: يتكون مجلس النقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛

- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية؛

2. بنك الجزائر: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير. ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراء المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة.

3. اللجنة المصرفية: تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمحاسبي والمالي، قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا. وتكلف اللجنة المصرفية بما يلي:

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛

- المعاقبة على الإخلال التي تتم معابنتها؛

- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية؛

- السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة.

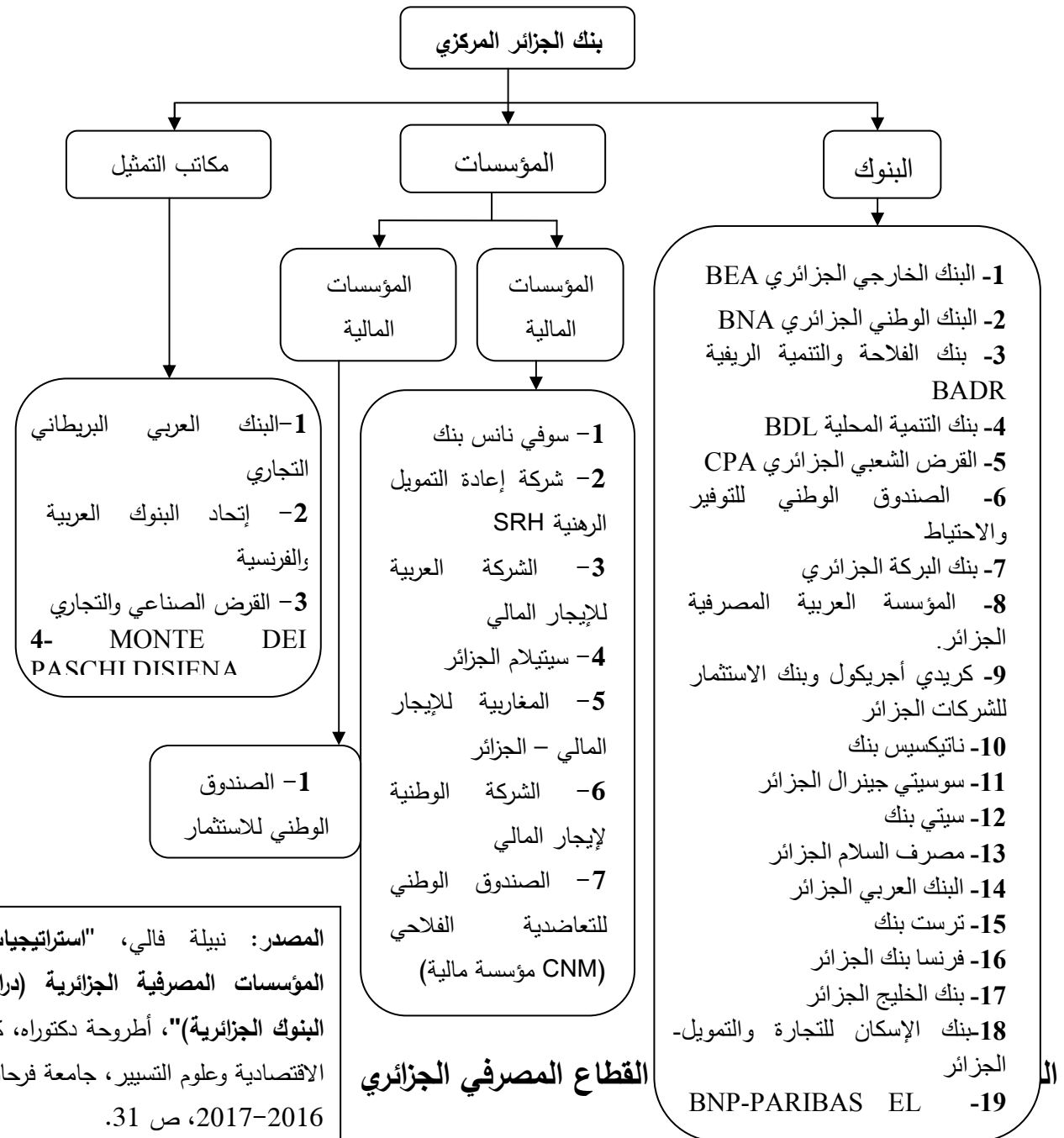
ثانياً- البنوك والمؤسسات المصرفية: يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة متنوعة من المؤسسات المصرفية تشمل البنوك العمومية والبنوك الخاصة ذات رأس المال المختلط والأجنبي.

تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت إدارة هذه الوسائل.

ثالثا- المؤسسات المالية: يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كعمليات الصرف، الاستشارة والمساعدة في مجال تسيير الممتلكات، والعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة... إلخ، لكن لا يمكن لهذه المؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع، لكن في المقابل بإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى.

ويمكن الإلمام بالمؤسسات والهيئات التي يتشكل منها هيكل النظام المصرفي الجزائري وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (02): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى العام 2016



رغم كل ما ميز النظام المصرفي من إصلاحات والتي لا يمكن بأي حال إنكار نتائجها الإيجابية وخاصة في مجال تسيير وإدارة المخاطر المصرفية، إلا أننا نرى بأن وتيرة الإصلاحات يجب أن تبقى متواصلة وذلك بالنظر للتحديات الكبيرة والمتنوعة التي مازالت تواجه القطاع المصرفي في الجزائر وهي تحديات ذات مستويين محلي أو داخلي وأخرى ذات بعد دولي أو خارجي.

1. التحديات الداخلية: وتشمل هذه التحديات الكثير من السلبيات التي مزال يعاني منها النظام المصرفي الجزائري والتي لم تستطع مختلف الإصلاحات المصرفية التي تم تبنيها جعله يتخطاها ومن أهمها:

- **صغر حجم المصارف الجزائرية:** رغم التطور الذي عرفته المصارف الجزائرية فيما يتعلق بزيادة أصولها وزيادة أموالها إلا أنها مازالت تعتبر صغيرة الحجم إذا ما قورنت بالمصارف العربية والدولية الأخرى وهو أمر سيجد لا محالة من قدرتها على التمويل طويل الأجل وكبير الحجم وفي نفس الوقت يقلل من مستوى الخدمات والمنتجات التي يمكن أن تقدمها للعملاء وبالتالي تخفض من قدرتها التنافسية خاصة في ظل التحولات المحلية والدولية التي تعرفها البيئة المصرفية.

- **هيكل ملكية المصارف:** رغم مرور أكثر من 20 سنة على إجراء الإصلاحات المصرفية في الجزائر وفتح القطاع المصرفي مع القطاع الخاص، إلا أننا نلاحظ أن هيكل ملكية القطاع المصرفي الجزائري مزال يسيطر عليه القطاع العام ويمثل نسبة كبيرة منه، فنجد أن من بين حوالي 20 مصرفا معتمدا يمتلك القطاع العام 08 مصارف وهي الأكبر حجما على الساحة المصرفية.

إن هذه الهيمنة للبنوك العمومية على النشاط المصرفي لا تتيح الظروف المناسبة للمنافسة التي تعمل على تطور النشاط المصرفي، ورغم أن تم التفكير في خوصصة البنوك العمومية إلا أن هذه العملية لم تعرف أي تقدم يذكر، حيث نجد أنه تم الشروع في طرح فكرة خوصصة أول بنك عمومي وهو القرض الشعبي الجزائري CPA منذ سنة 2001 إلا أن العملية لم يكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك وثقل محفظته بالقروض المتعثرة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـ 49% فقط، وهذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب، كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري.¹⁶

- **التركيز في نصيب المصارف:** من بين أهم السمات التي تميز الجهاز المصرفي الجزائري هو ارتفاع درجة التركيز الذي يتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية حيث نجد المصارف العمومية 7 تمتلك أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية، وهذا الأمر يحد من المنافسة

¹⁶ عبد القادر بريش، "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، رسالة دكتوراه، فرع نفوذ

ومالية، جامعة الجزائر، دفعة 2005-2006، ص 91.

نظرا إلى أنه في مثل هذه الحالات فإن الحالات فإن لممارسات بعض المصارف انعكاسات هامة على المصارف الأخرى.¹⁷

- **القروض المتعثرة:** مازالت البنوك الجزائرية خاصة العمومية تعاني من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وذلك رغم الجهود المبذولة لوضع آليات وأسس وتشريعات لتسيير مخاطر القروض وتقادي مشاكل عدم السداد، وكما أشرنا سابقا فقد انخفض معدل القروض المتعثرة من 65 سنة 1989 إلى ما يقارب 20% إلى 21% سنة 2010 من إجمالي القروض، ومع ذلك تبقى هذه لنسب مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول أخرى.

نشير هنا إلى أن مشكل القروض المتعثرة في الجزائر كان نتيجة ممارسات الإقراض غير المدروسة والتي لا تخضع لقواعد العمل المصرفي التجاري المتمثلة في الربحية والمردودية المالية بالإضافة إلى التدخل الإداري في تسيير عمل المصارف وارتبطت هذه القروض في أغلبها بالمؤسسات الاقتصادية العمومية.

- **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:** على الرغم من أهمية الإصلاحات والتدابير المعتمدة في مجال نظام المدفوعات إلا أننا نلاحظ أن مستوى تطوير هذا الأخير بطيء جدا وهو ضعيف إذا ما قورن بمثله في دول أخرى عربية وأجنبية، ونلاحظ أن أنظمة تسوية المدفوعات تعاني من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك، واستخدام المقاصة اليدوية والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية، حيث تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك لأكثر من 21 يوما في المتوسط وتصل أحيانا مدة ثلاثة أشهر، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي، حيث قدر حجم المعاملات التي تتم نقدا بـ 80%، كذلك ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد وفيما بين البنوك. ورغم إحساس السلطات المعنية بأهمية هذا الجانب، إلا أنه يلاحظ تعثر مشروع الربط الشبكي بين البنوك منذ إعلان انطلاق مشروع "ريس" "RIS" سنة 2001، وقد كان يفترض بأن تكون سنة 2006 هي السنة التي يتم فيها تطبيق المقاصة الإلكترونية بين البنوك والانتهاى من عملية الربط الشبكي بين مختلف البنوك والهيئات المالية الأخرى، وتليه نظام الدفع وتعميم استخدام النقد الآلي¹⁸، إلا أن هذا الأمر مزال بعيد المنال ولم يتم تطبيقه على أرض الواقع حتى الآن.

- **ضعف استخدام التكنولوجيا:** لقد خطت الجزائر خطوات قليلة في مجال تطور واستخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي إلا أنها مازالت تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

¹⁷ العباس بهناس، بن أحمد لخضر، "النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 3/11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له"، جامعة الجلفة، ص 43 متاح على الموقع www.asjp.serist.ds تاريخ الإطلاع 2022/06/05

¹⁸ عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 92.

ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً مما يزيد ثقة المستثمرين بالمصارف. كذلك فإن استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية.

- **ضعف الإفصاح والرقابة:** مازالت المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها تقتصر إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح، وهو ما يلاحظ من خلال غياب البيانات وصعوبة الحصول عليها لإجراء الدراسات والمقارنات بينها وبين المصارف الدولية. ونلاحظ في هذا الإطار مثلاً أن المواقع الإلكترونية لأغلب البنوك لا تحتوي على معلومات وبيانات ذات أهمية تذكر وهذا الأمر يفرض تحدياً كبيراً خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم.

إضافة إلى هذا فإن الإطار الرقابي ورغم ما يعرفه من تحسن متواصل في جانبه التشريعي إلا أنه يجب تفعيله من طرف هيئات البنك المركزي الرقابية من خلال هيئات التفتيش الميدانية الدورية والمفاجئة لضمان حسن تطبيق هذه القوانين والتشريعات والتأكد من استخدامها للمعايير المعمول بها في مجال المحاسبة والتدقيق والإفصاح.

- **تجزئة النشاط المصرفي:** لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق المصرفية وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.¹⁹

- **ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:** يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وكذلك تتمكن السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقد في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة.

- **قيود مالية، محاسبية، تنظيمية وقانونية:** ومنها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية، وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك. بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف

¹⁹ عبد القادر بريس، مرجع سابق، ص 90.

المصالح، مما يصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة بين الإطارات والعمال. كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

كما نلاحظ أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار لبعض النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.²⁰

2. التحديات الخارجية: تتمثل التحديات الخارجية التي يواجهها النظام البنكي في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه، والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرتها على دعم التنمية في البلاد. ومن أبرز هذه التحديات نذكر:

- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المصرفية:

نتيجة لتواضع إمكانيات الجهاز المصرفي الجزائري في مجال الخدمات المصرفية والمالية وانخفاض كفاءته وقدرته التنافسية، فإنه في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية سيواجه عدة تحديات أهمها:²¹

- **حدة المنافسة:** خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة.
- لاشك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها، ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الكلية للدولة، وبالتالي على سياسة التنمية عند وجود أشكال من المنافسة الضارة خاصة في مجال الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية، فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبي وتسهيل عملية هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها عن السلطة الرقابية لاتضحت خطورة هذه المسألة.

- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية قد يؤدي إلى وضع المصارف في مخاطر عالية مما يعرضها والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الوطنية.

²⁰ مليكة زغيب، حياة نجار، "النظام البنكي بتشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي: الواقع والتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 14، و 15 ديسمبر 2004، ص 404.

²¹ عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 110.

■ هناك خوف كبير بأن لا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط، والتي يشار إليها بالاختيار المفضل مما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة.

- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية والبنوك: انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدى إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من دول العالم. كما أن ظاهرة اندماج البنوك تعد كذلك من التحديات الخارجية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة ذات رؤوس أموال ضخمة.

- ظاهرة البنوك الإلكترونية: تعد هذه البنوك تحد من الدرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية، بحيث تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا على تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24سا/24سا)، وفي أيام العطل، ومن أي مكان، وبأي وسيلة كانت.²²

المبحث الثاني: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

تتموضع الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014، 2017 فسيتم تناولها كالتالي:

المطلب الأول: مؤشر الوصول للخدمات المالية

يقيس مؤشر الوصول للخدمات المصرفية إمكانية الأفراد البالغين (+15) سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية. وانطلاقا من هذا المؤشر، سنوضح أهم مؤشرات قياس الوصول للخدمات المالية في الجزائر:

1. ملكية بطاقة الائتمان:

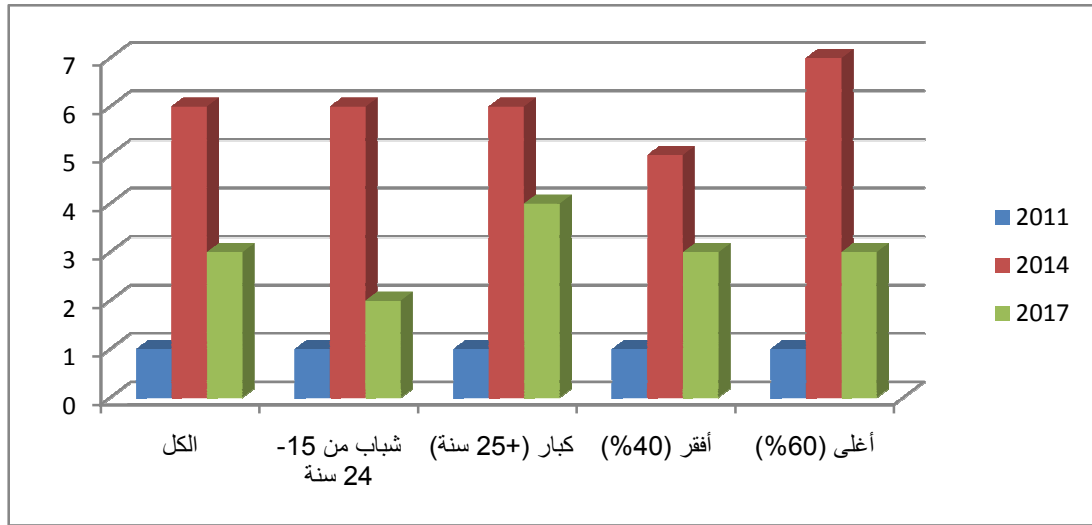
الجدول رقم (02): ملكية بطاقة الائتمان (+15، +25 سنة) النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
3	6	1	الكل
2	6	1	شباب من 15-24 سنة
4	6	1	كبار (+25 سنة)
3	5	1	أفقر (40%)
3	7	1	أغلى (60%)

²² ملكية زغيب، حياة نجار، مرجع سابق، ص 412.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The global index database xlsx.

الشكل رقم (03): ملكية بطاقة الائتمان (+15، +25 سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ملكية بطاقة الائتمان بصفة كلية في تذبذب، حيث كانت في سنتي 2011 و 2017 تبلغ نسبها 1% و 3% بالنسبة للكل على التوالي مقارنة بسنة 2014 والتي قدرت نسبتها بـ 6% وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، أما فيما يخص فئتي الشباب من (+15، +25 سنة) والكبار (+25) فيلاحظ أن سنتي 2011 و 2014 كانت ثابتة إذ قدرت نسبها بـ 1%، 6% على التوالي على غرار سنة 2017 والتي كانت نسبة الكبار 4% أكبر من الشباب 2%، وبالنظر إلى فئتي الأفقر (40%) والأغنى (60%) كانتا في سنتي 2011 قدرت بـ 1% و 2017 بـ 3% وهي نسب ثابتة مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت نسبة فئة الأغنى 7% أكبر من الفئة الأفقر 5%، وإجمالاً كانت نسب 2017 منخفضة بسنة 2014 وكانت ثابتة سنة 2011 لكل الفئات.

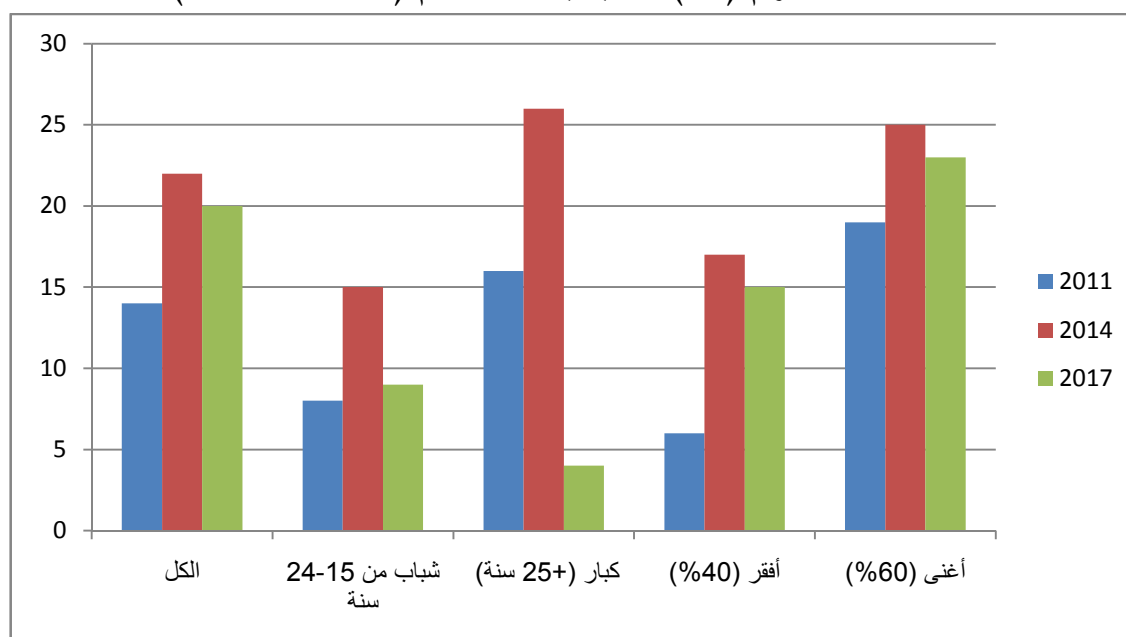
2. ملكية بطاقة الخصم:

الجدول رقم (03): ملكية بطاقة الخصم (+15، +25 سنة)

2017	2014	2011	
20	22	14	الكل
9	15	8	شباب من 15-24 سنة
4	26	16	كبار (+25 سنة)
15	17	6	أفقر (40%)
23	25	19	أغنى (60%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The global index database xlsx.

الشكل رقم (04): ملكية بطاقة الخصم (+15، +25 سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (04)

بالنسبة لملكية بطاقة الخصم يلاحظ أن نسبها سنة 2011 كانت لفئة الكبار 16% وهي أكبر من فئة الشباب 8%، أما الفئة الأفقر 6% وهي أقل من فئة الأغنى التي قدرت 19%، وإجمالاً قدرت نسبة ملكية بطاقة الخصم بـ 14% وهي نسبة منخفضة مقارنة بسنة 2014 التي بلغت 22%، وبالنسبة للكبار قدرت نسبتها 26% وهي أكبر من فئة الشباب 15%، أما بالنسبة للأغنى 25% كانت أكبر من الأفقر 17% في نفس السنة، وبالنظر إلى سنة 2017 فإجمالاً انخفضت إلى 20% مقارنة بسنة 2014 وكذلك بالنسبة لجميع الفئات المذكورة، حيث بقيت نسبة الكبار 25% أكبر من نسبة الشباب 9%، ونسبة الأغنى 23% هي الأخرى أكبر من نسبة الأفقر 15%.

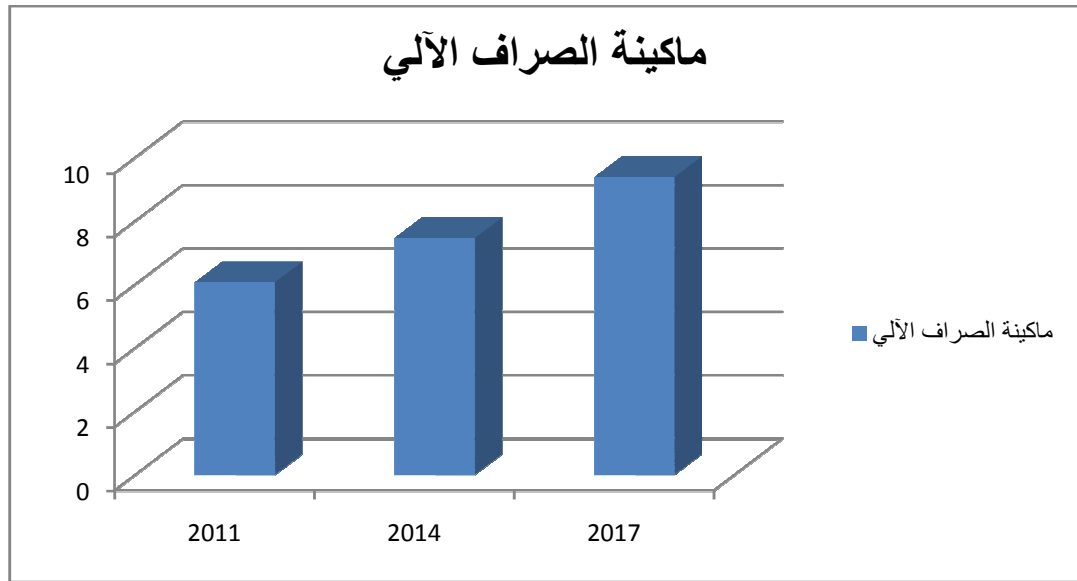
3. ماكينة الصراف الآلي:

الجدول رقم (04): ماكينة الصراف الآلي (لكل 100 ألف متابع)

السنوات	ماكينة الصراف الآلي
2011	6,0696953
2014	7,4671523
2017	9,3845726

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (05): ماكينة الصراف الآلي (لكل 100 ألف متابع)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (04).

من الجدول رقم (04) نلاحظ أن هناك تزايد ملحوظ في عدد ماكينات الصراف الآلي، فنلاحظ في سنة 2011 أنها منخفضة نوعا ما مقارنة بسنتي 2014 و 2017، إذ قدرت في سنة 2011 بـ 7,467,152.3 و 6,069,695.3 بينما لوحظ أن هناك ارتفاع محسوس في سنتي 2014 و 2017 والذي قدر بـ 9,384,572.6 و 9,384,572.6 على التوالي. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة عدد المصارف في الجزائر.

المطلب الثاني: مؤشر استخدام الخدمات المالية

يقيس هذا المؤشر مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل: استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، القيام بالادخار والاقتراض من مؤسسات مالية واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء، انطلاقا من هذا المؤشر، سنوضح أهم مؤشرات قياس الوصول للخدمات المالية في الجزائر.

4. ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين:

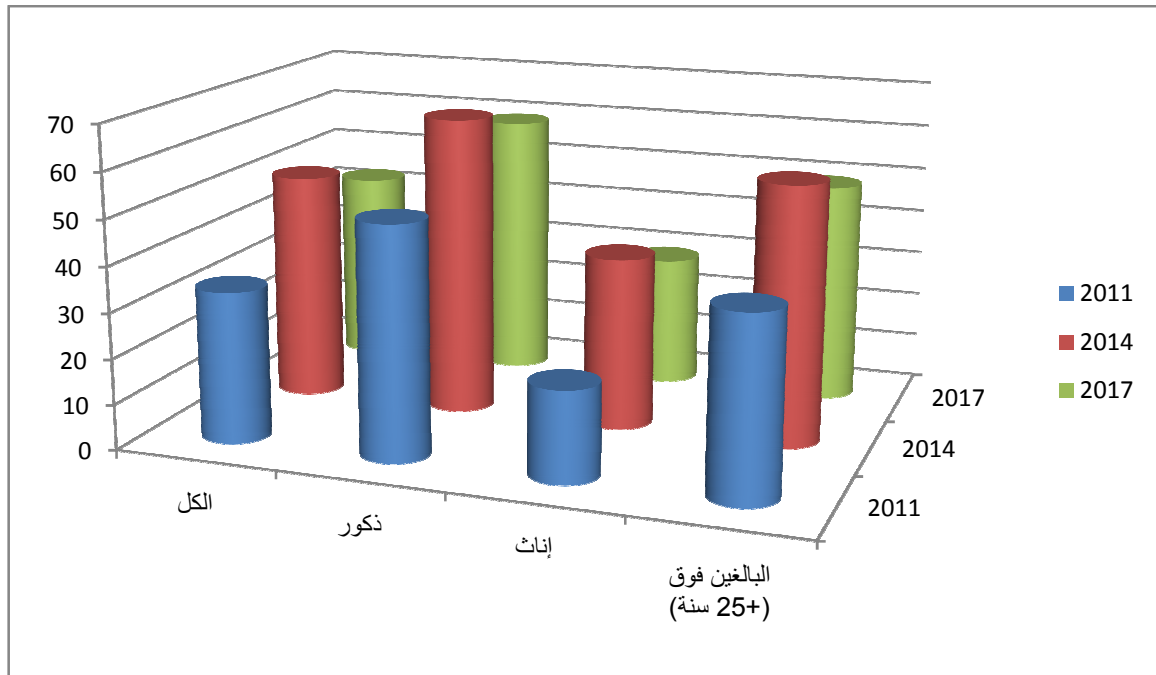
الجدول رقم (05): ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (+15، +25 سنة)

النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
42.8	50.5	33.3	الكل
59	66	51	ذكور
29	38	20	إناث
49	57	39.7	البالغين فوق (+25 سنة)

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، "واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب"، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10، العدد 03، (سبتمبر 2018)، ص ص 752-753.

الشكل رقم (06): ملكية الحسابات المصرفية للأفراد البالغين (15+، 25+ سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (05).

يظهر الجدول رقم (05) ملكية الحسابات المصرفية في الجزائر بالنسبة لكل التي ارتفعت من 33.3% سنة 2011 لتصل النسبة إلى 50.5% سنة 2014، بينما تراجع النسبة في سنة 2017 إلى 42.8%، وهذا كمجموع لنسب امتلاك الذكور والإناث، ويرجع هذا التذبذب الحاصل إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة والتي تهدف لتعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي، كلا نلاحظ أن نسبة امتلاك الذكور لحسابات بنكية للسنوات الثلاثة تفوق بكثير نسبة امتلاكها لدى الإناث مما يعكس فجوة كبيرة في الشمول المالي بين الجنسين، وهذا راجع لغياب الثقافة البنكية لدى فئات النساء، وتشكل فئة الشباب نسبة عالية في الجزائر. أما فيما يخص نسبة البالغين الذين يفوق سنهم 25 سنة هناك تطور في عدد الحسابات البنكية حيث بلغت 39.7% في سنة 2011 ثم ارتفعت إلى 57% سنة 2014، لتشهد تراجعا إلى 49% سنة 2017، كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب معدل الشمول المالي في الجزائر خلال السنوات الثلاث ووجود اختلاف كبير في النسب وهذا راجع للأسباب التالية:

- نسبة الثقافة المالية في الجزائر لأنها تلعب دورا أساسيا في تنمية التوعية بين أفراد المجتمع؛
- عدم امتلاك الأموال الكافية التي تؤدي إلى فتح حساب؛
- العوائق المتمثلة في عدم الاستقلالية المالية للشباب أقل من 15 سنة أو أكثر؛
- سبب الارتفاع في نسبة البالغين الذكور في امتلاك حسابات بنكية يرجع إلى أن نسبة الشباب العاملين أكبر من نسبة النساء.

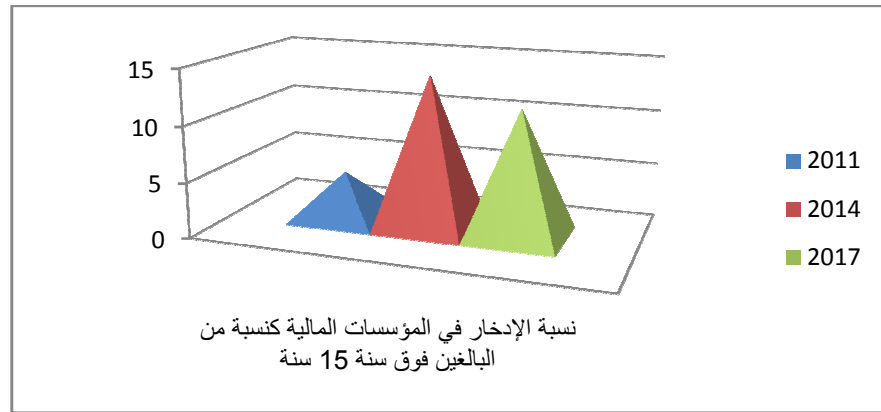
5. نسبة الإيداع في المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم (06): نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

2017	2014	2011	النسبة (%) من البالغين
11.4	13.8	4.3	نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

Source: the Global Findex Database, World Bank Group: <http://globalfindex.worldbank.org/>– The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

الشكل رقم (07): نسبة الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (06).

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا في الجزائر، حيث سجلت خلال سنتي 2014-2011 ما قيمته 4.3% و 13.8% على التوالي، في حين تراجع سنة 2017 ليصل إلى 11.4%، ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر.

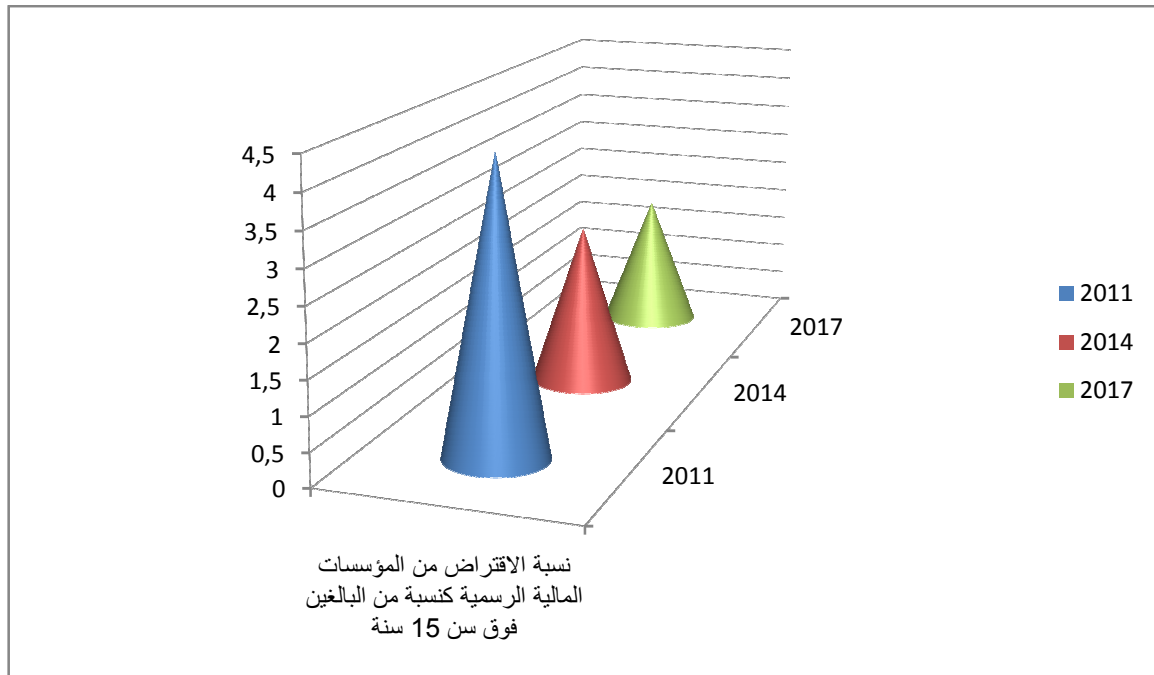
6. نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم (07): نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

2017	2014	2011	النسبة (%) من البالغين
0.5	2.2	1.5	نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

Source: the Global Findex Database, World Bank Group: <http://globalfindex.worldbank.org/>– The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

الشكل رقم (08): نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (07).

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا في الجزائر بالرغم من ضعف هذه النسب، حيث سجل المؤشر 01.5% سنة 2011، ليزداد ما بين 2.2% إلى 05% سنتي 2014-2017. وهذا ما يدل على الاقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

7. دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية:

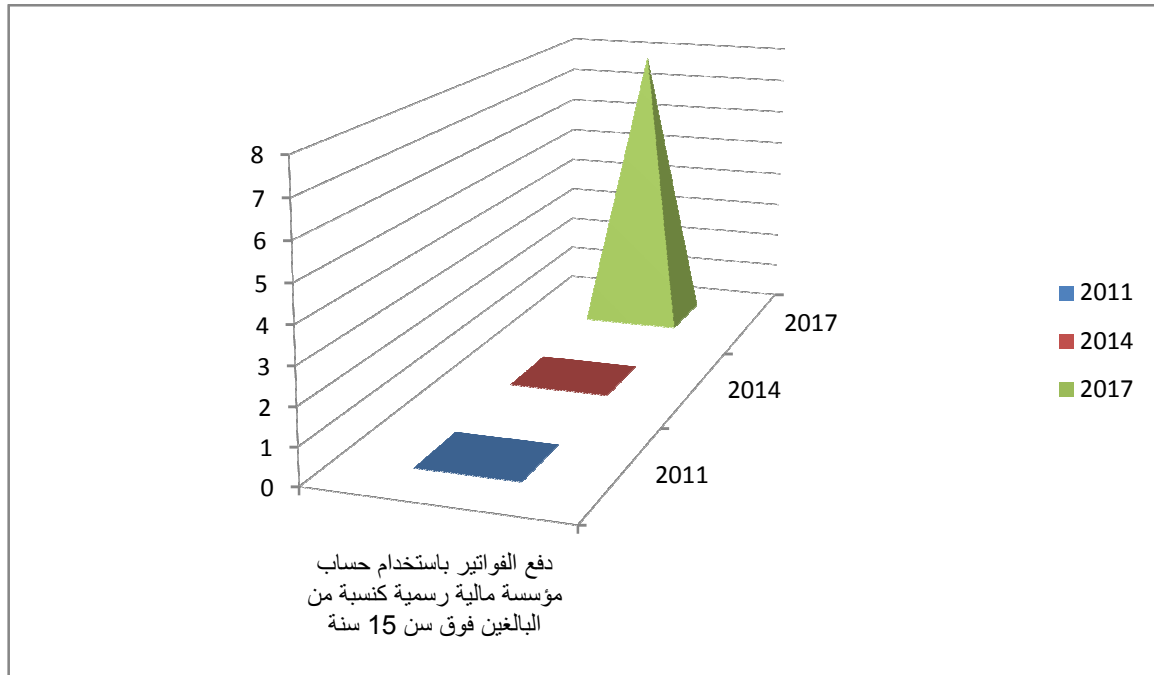
الجدول رقم (08): دفع الفواتير باستخدام مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

النسبة (%) من البالغين			
2017	2014	2011	
8	—	—	دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

Source: the Global Findex Database, World Bank Group:

<http://globalfindex.worldbank.org/>— The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.

الشكل رقم (09): دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (08).

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالنسبة لاستخدام ودفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في سنة 2011 و 2014 البيانات غير متوفرة، أما في سنة 2017 فنلاحظ أن النسبة بلغت 8% وهي نسبة جد ضئيلة.

8. تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي:

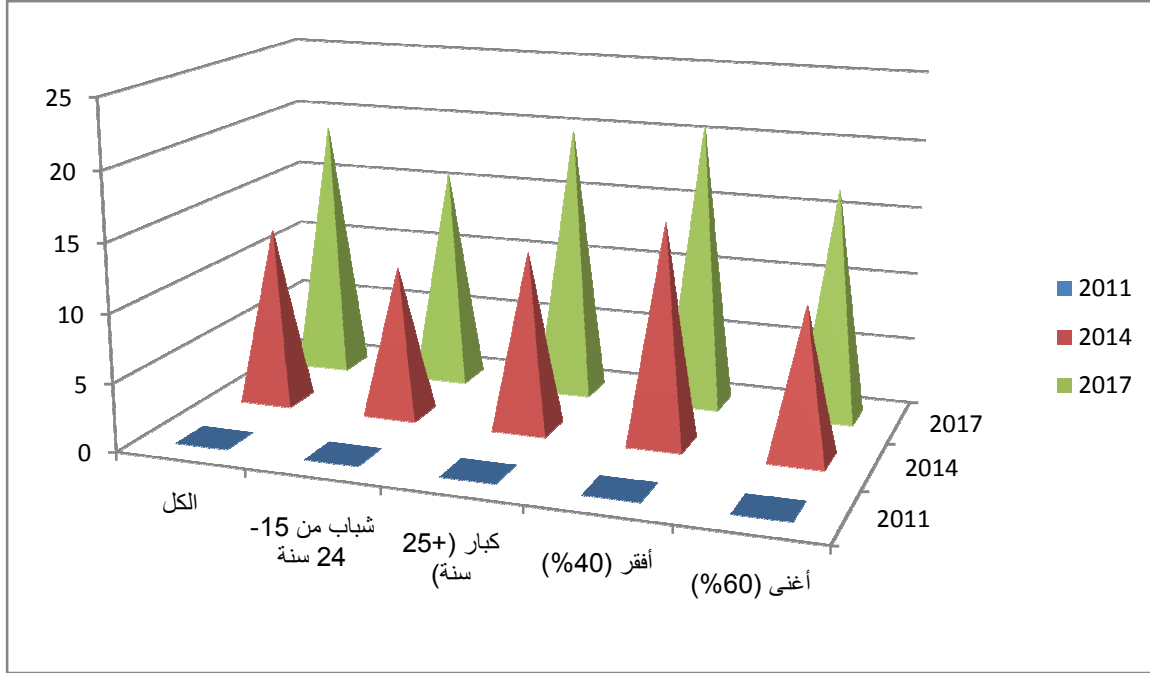
الجدول رقم (09): تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (15+، 25+ سنة)

النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
19	13	—	الكل
16	11	—	شباب من 15-24 سنة
20	13	—	كبار (25+ سنة)
21	16	—	أفقر (40%)
17	11	—	أغنى (60%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The global finindex database xlsx.

الشكل رقم (10): تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي (15+، 25+ سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (09).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تلقي التحويلات المحلية في العام الماضي للبالغين من (15+، 25+ سنة) قد ارتفعت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2014، والتي قدرت بالنسبة لفئة الكبار في سنتي 2014، 2017 بـ 13%، 20% على التوالي وهي أكبر مقارنة بالشباب التي كانت نسبها 11% و 16% في نفس السنتين، أما بالنسبة لأفقر (40%) فكانت تبلغ 16%، 21% في سنتي 2014، 2017، وأيضا هي أكبر من أغنى (60%) بنسب 11%، 17%.

9. استخدام هاتف محمول أو أنترنت للوصول إلى حساب:

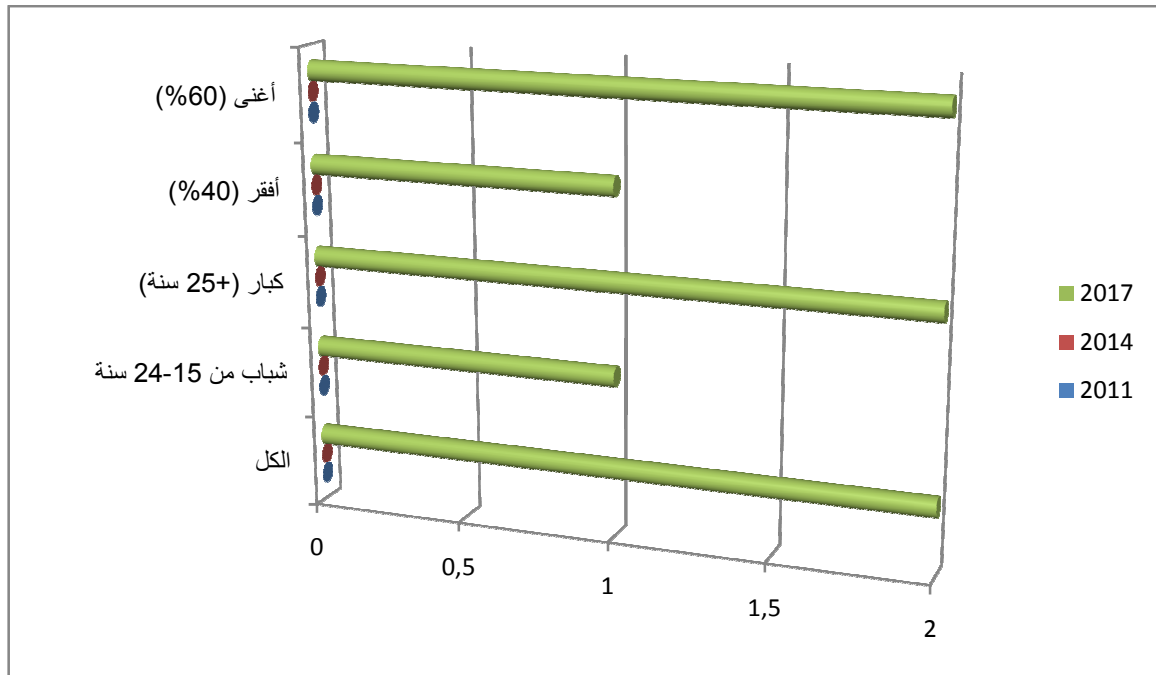
الجدول رقم (10): استخدام هاتف محمول أو أنترنت للوصول إلى حساب (15+، 25+ سنة)

النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
2	—	—	الكل
1	—	—	شباب من 15-24 سنة
2	—	—	كبار (25+ سنة)
1	—	—	أفقر (40%)
2	—	—	أغنى (60%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على .The global index database xlsx.

الشكل رقم (11): استخدام هاتف محمول أو أنترنت للوصول إلى حساب (+15، +25 سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (10).

بالنسبة لاستخدام هاتف محمول أو أنترنت للوصول إلى حساب خلال السنوات المذكورة 2011، 2014 و 2017، نلاحظ بصفة عامة أنها كنسبة تقدر بـ 2%، وبالنظر إلى فئة الكبار فنجد أنها أكثر استخداما للهاتف المحمول أو الأنترنت مقارنة بفئة الشباب حيث كانت النسب 2%، 1% على التوالي، أما فيما يخص استخدام الأغنى هي الأخرى أكبر من استخدام الأفقر بنسب تقدر بـ 2%، 1% على التوالي.

المطلب الثالث: مؤشر جودة الخدمات المالية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية أداء التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق إلى جانب عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى أهم المؤشرات لقياس جودة الخدمات المالية في الجزائر.

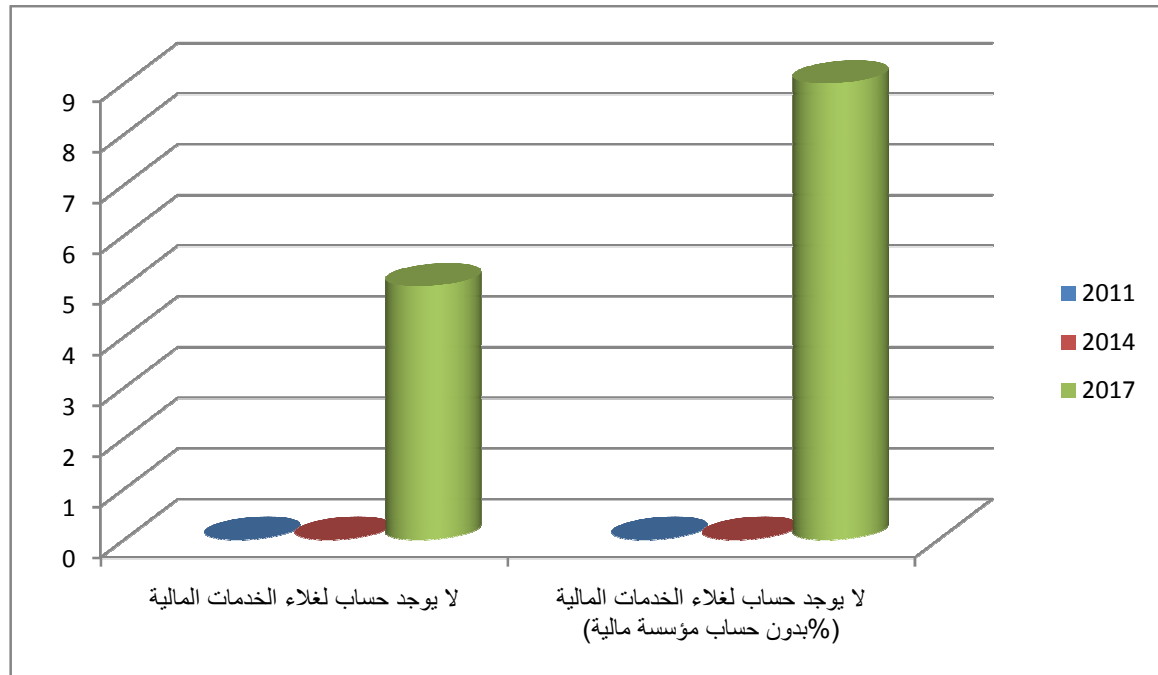
1. نسبة البالغين الذي صرحوا بأن الخدمات المالية غالية:

الجدول رقم (11): نسبة البالغين الذي صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15 سنة)

2017	2014	2011	
5	—	—	لا يوجد حساب لغلاء الخدمات المالية
9	—	—	لا يوجد حساب لغلاء الخدمات المالية (%) بدون حساب مؤسسة مالية)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The global index database xlsx.

الشكل رقم (12): نسبة البالغين الذي صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15 سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (11).

يبين الجدول أن نسبة البالغين الذي صرحوا بأن الخدمات المالية غالية جدا (+15 سنة)، حيث نلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب لغلاء الخدمات المالية (% بدون حساب مؤسسة مالية) 9% أكبر من الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب 5% سنة 2017، ويعود ذلك إلى عدم قدرة هؤلاء الأفراد على تحمل التكاليف المرتفعة.

2. نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدا جدا

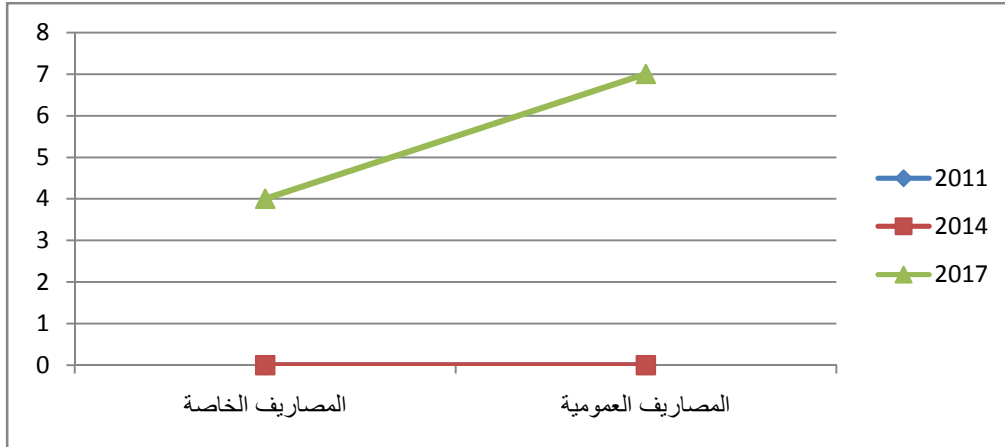
الجدول رقم (12): نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدا جدا (+15 سنة)

النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
4	—	—	لا يوجد حساب لبعده المؤسسة المالية جدا
7	—	—	لا يوجد حساب لبعده المؤسسة المالية جدا (% بدون حساب مؤسسة مالية)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على .The global finindex database.xlsx

الشكل رقم (13): نسبة البالغين الذين صرحوا بأن المؤسسات المالية بعيدا جدا (+15 سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (12).

نلاحظ من الجدول نسبة البالغين الذين لا يمتلكون حساب جدا (% بدون حساب مؤسسة مالية) 7% أكبر من نسبة الأشخاص الذين لا يمتلكون حساب 4% سنة 2017، وذلك راجع لتصريحاتهم المتمثلة في بعد المؤسسات المالية.

3. نسبة البالغين الذي صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة:

الجدول رقم (13): نسبة البالغين الذي صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (+15 سنة)

النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
7	–	–	لا يوجد حساب لعدم وجود الوثائق اللازمة
12	–	–	لا يوجد حساب لعدم وجود الوثائق اللازمة (% بدون حساب مؤسسة مالية)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The global index database.xlsx.

الشكل رقم (14): نسبة البالغين الذي صرحوا بعدم وجود الوثائق اللازمة (+15 سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (13)

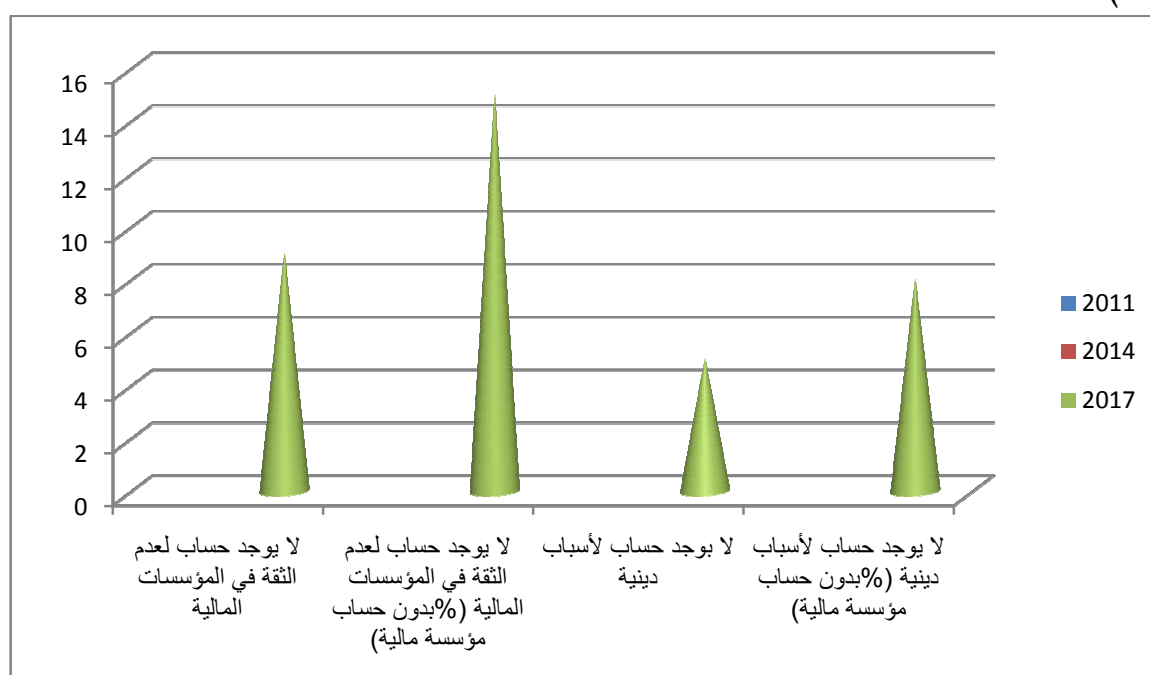
4. نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية:

الجدول (14): نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (15+ سنة)
النسبة (%) من البالغين

2017	2014	2011	
9	-	-	لا يوجد حساب لعدم الثقة في المؤسسات المالية
15	-	-	لا يوجد حساب لعدم الثقة في المؤسسات المالية (%) (بدون حساب مؤسسة مالية)
5	-	-	لا يوجد حساب لأسباب دينية
8	-	-	لا يوجد حساب لأسباب دينية (%) بدون حساب مؤسسة (مالية)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على .The global index database xlsx.

الشكل رقم (15): نسبة البالغين الذين صرحوا بعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية (15+ سنة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (14).

نتيجة لعدم الثقة في المؤسسات المالية ولأسباب دينية، نلاحظ أن نسبة عدن امتلاك حساب للأفراد البالغين أقل من نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب (%) بدون حساب مؤسسة مالية، وهي كالتالي: (9%، 15%) لعدم الثقة و(5-8%) للأفراد الذين لا يحبذون التعامل مع المؤسسات المالية من أجل تفادي المعاملات الربوية.

المبحث الثالث: جهود البنك المركزي وآليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المطلب الأول: جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

- تبذل حكومة الجزائر بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي على نطاق واسع، وتتمثل جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر فيما يلي:²³
- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير الإجراءات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
 - العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
 - العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
 - تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
 - تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية؛
 - يعمل البنك على تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، من خلال إعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية؛²⁴
 - تحديث البنية التحتية للاتصالات، بالإضافة إلى إقرار أطر تنظيمية تحقق الإدماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛
 - يتم تطبيق الاشتغال المالي بعد دراسة الفجوات المحيطة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، وبعد ذلك حجر الأساس الذي يتم على إثره وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي، والنجاح في تغطية أكثر ما يمكن من الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة.²⁵
- كما تعمل البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك، لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية أو ماكينات "ATM" لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها لمختلف فئات المجتمع، مع تطوير نظم الدفع والتسوية، مستخدمة في ذلك الاتصالات، لتقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الدفع

²³ بنك الجزائر، "الشمول المالي"، متاح على الموقع www.bank-of-algeria.dz تاريخ الإطلاع: 2022/06/05

²⁴ واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا في تعزيزه، متاح على الموقع <http://uabonline.org> تاريخ الإطلاع: 2022/05/20

²⁵ الشمول المالي - ويكيبيديا، متاح على الموقع <https://a.m.wikipedia.org> تاريخ الإطلاع: 2022/05/20

عبر الهاتف المحمول، ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات.

المطلب الثاني: آليات تسريع الشمول المالي في الجزائر

يمكن أن تتبع الجزائر آليات لتسريع الشمول المالي والتي يمكن حصرها فيما يلي:²⁶

1. آلية تعزيز تنوع المؤسسات المالية:

- لدى القطاعات المالية الشاملة العديد من المؤسسات المالية التي تتجاوز البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر والتعاونيات الائتمانية؛
- تطبيق هذه المؤسسات نماذج أعمال مختلفة وتعمل في مناطق جغرافية متنوعة، لخدمة فئات متميزة من العملاء؛
- من الضروري وضع إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول هذه المؤسسات المتنوعة، لضمان الوصول إلى العملاء الذين لا تخدمهم البنوك التجارية بشكل كامل؛
- يجب وضع سياسات تشجع على توفير بيئة تنافسية وفرص متكافئة بين جميع مقدمي الخدمات المالية.

2. تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة:

- هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح للسماح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة؛
- يستفيد مقدمو الخدمات المبتكرة في العديد من البلدان من التكنولوجيا وشبكات العملاء الموجودة ومن البنية التحتية الكبيرة، من أجل خفض تكاليف المعاملات، وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء من ذوي الدخل المنخفض.

3. التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة:

يمثل الاعتماد على الفروع الرئيسية للمصارف عقبة أمام الشمول المالي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل متاجر البيع بالتجزئة، ويمكن بذلك زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.

4. الاستثمار في الإشراف واستخدام التكنولوجيا لتحسين الموارد المحدودة:

من الصعب إدماج أي قطاع مالي لا يخضع للإشراف، لذلك يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.

²⁶ أنظر في ذلك: نور الدين زحوفي وآخرون، "واقع الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تعزيزه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص ص 14-15.

5. مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال:

وفق المؤشر "جلوبال فيندكس" الذي يصدره البنك الدولي فهناك أكثر من 300 مليون بالغ في العالم يرون أن كثرة الأوراق والوثائق المطلوبة تمثل عقبة أمام فتح حساب. ومن أجل التغلب على هذه العقبة يجب وجود نظام قائم على مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وسهولة التعرف على الهوية من خلال استخدام الهوية الرقمية وتقنيات القياسات الحيوية. فتبسيط الوثائق المطلوبة لفتح حساب، وتقديم استثناءات للبعض من ذوي الدخل المنخفض أو للمعاملات ذات القيمة الصغيرة والمخاطر المنخفضة، يمكن أن تسمح بإدماج المستحقين في النظام المالي وإخراج المحتالين.

6. تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة ومنخفضة التكلفة:

على واضعي السياسات إنشاء أطر تنظيمية تشجع تطوير المنتجات المالية المناسبة مثلا للحسابات المصرفية الأساسية والتأمين متناهي الصغر، والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.

7. تعزيز البنية التحتية المالية:

يعتبر تضارب المعلومات وعدم وجود ضمانات من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي. ويمكن التغلب على ذلك من خلال التوسع في نظام إعداد التقارير الائتمانية وسجلات الضمان، وتحسين كفاءة وسهولة الوصول إلى نظم مدفوعات التجزئة.

8. حماية المستهلكين:

من الضروري حماية المستهلكين من التعرض للضرر من مقدمي الخدمات المالية، وأن يتم التعامل معهم بشكل عادل، مع تزويدهم بمعلومات واضحة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

9. لابد كم نشر تعريف وأهمية الثقافة المالية والتعليم المالي لدى شرائح المجتمع؛²⁷

10. العمل على توسيع وتنويع الخدمات المالية بما يناسب جميع شرائح المجتمع بما فيهم فئة ذوي الدخل المنخفض وفئة النساء بما يتوافق أيضا مع الوازع الديني؛

11. ابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم وإدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم.

²⁷ عبد الرزاق عريف، "واقع الاشتغال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06،

العدد 04 (ديسمبر 2019)، ص 211.

خلاصة الفصل الثاني:

أدى الالتفاف إلى الشمول المالي في الجزائر نظرا لأهميته واعتباره ضرورة أساسية لاستدامة مسار التنمية، ومسعى مهم للعمل على إشراك الكثير من الآليات والمؤسسات المالية. ونظرا لأن الشمول المالي في الجزائر وغيرها من البلدان النامية هو مفتاح التنمية الاقتصادية فإن أصحاب المصلحة يشجعون المسؤولين على مواصلة زيادة عدد الجزائريين المشمولين في النظام المالي الرسمي.

نظرا لأهمية النظام المصرفي الجزائري في تحقيق الشمول المالي، فقد شهدت الساحة البنكية والمالية الجزائرية عدة تطورات، إلا أن النظام المصرفي الجزائري لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث لا زال هشاً وضعيفاً مقارنة لما وصلت إليه بلدان العالم، وبما أن النظام المصرفي اللبنة الأساسية لتحقيق الشمول المالي، يجب على الدولة تطوير أنظمت أجهزتها المصرفية والمالية والعمل على تقريب البلاد من الوصول إلى مستوى البنوك العالمية.

بالرغم من مجهودات الجزائر في تحقيق الشمول المالي ونشره، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق الشمول المالي، وهذا من خلال ما تبرزه مؤشرات الشمول المالي فيها. حيث أن هذه النسب ضئيلة وشبه منعدمة في بعض المؤشرات، وهذا دليل على أن الجزائر لم تتجح في الوصول إلى مستوى مقبول في الشمول المالي لذا يجب عليها العمل على بذل المزيد من الجهود.

الفصل الثالث

تجربة بنك الفلاحة والتنمية

الريفية ميلة في تعزيز

الشمول المالي

تمهيد :

يسعى القطاع المصرفي الجزائري بصفة عامة و بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة إلى تحقيق أبعاد الشمول المالي على غرار باقي القطاعات المصرفية، بالتركيز على زيادة درجة العمق المصرفي لتحقيق الأهداف المالية و الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز الشمول المالي ، ومن أجل ذلك فقد شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة تجارب و إصلاحات متعاقبة ،استرجع من خلالها بنك الجزائر و البنوك التجارية دوريهما المعروفين ومن بين البنوك التجارية سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة في تعزيز وتحقيق الشمول المالي .

المبحث الأول : الإطار النظري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة

بعد التطرق إلى مفاهيم عامة حول واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية ، سنتطرق في هذا المبحث على تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بموجب الرسوم رقم: 82_106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري .

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 22000 سهم بقيمة 1000000 للسهم الواحد، ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة .

كم أنه مؤسسة عمومية إقتصادية شركة مساهمة، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، مقرها الرئيسي الحالي، كائن بـ: 17 شارع العقيد عميروش ولاية الجزائر، رأس مالها الحالي: 54.000.000.000 دج، مقيدة بالسجل التجاري تحت رقم: 00 ب 0011640.

بعد صدور قانون النقد والقرض في: 14/04/1990، الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و ألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح هذا البنك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، و لاستعداد للمرحلة الراهنة وضع إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني، والقيام بتتويج منتجاته وخدماته، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تمارس نشاطها في السوق المصرفية الجديدة¹.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة واحد من بين البنوك المنتشرة على المستوى التراب الوطني حيث يضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة على تراب الولاية بعدما كان سابقا تابع لمجمع قسنطينة قبل سنة 2003، وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى، وتتمثل هذه الوكالات فيما يلي :

جدول 15: وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال GRE 055 ميلة

الرقم	الوكالة	الرمز
01	فرجيوة	673
02	شلغوم العيد	833

¹ معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة

03	ميلة	834
04	الرواشد	835
05	القرارم قوقة	837
06	وادي العثمانية	840
07	التلاغمة	847
08	وادي النجاء	842
09	تاجنانت	843

المصدر: زواغي امال، زواغي فريال ، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ،تخصص إدارة مالية ،جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة ،2021ص56

المطلب الثاني :أهداف ومهام وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط ما يلي:²

1. توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2. الحصول على أكبر حصة من السوق .

3. تحسين العلاقات مع العملاء.

4. تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية .

5. توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات .

6. تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار وبالعملة الصعبة .

ثانيا : مهام بنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين المعمول بها في المجال البنكي والمصرفي ،فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام

بالمهام التالية :³

1. معالجة جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين

والتنظيمات الجاري العمل بها.

2. تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود.

3. فتح حسابات لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع .

4. تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.

²زواغي امال، زواغي فريال ،واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

،تخصص إدارة مالية ،جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة ،2021ص61

³نفس المرجع ،ص 62

5. تقسيم السوق البنكي والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.
 6. إنشاء خدمات جديدة، وتطوير شبكاته ومعاملاته النقدية .
 7. تسيير الموارد النقدية بالدينار والعمللة الصعبة بطرق ملائمة .
 8. يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي .
 9. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار .
 10. الاستفادة من التطورات العالمية الحاصلة في مجال العمل البنكي .
- وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بما يلي :
- تطوير قدرات تحليل المخاطر .
 - إعادة تنظيم إدارة المخاطر .
 - تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات تتماشى وتكف الموار .

ثالثا : خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :⁴

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية للعملاء من أفراد ومؤسسات ويضمن تمويل أكثر من 300 شعبة نشاط مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع الفلاحي الصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى الصيغ التقليدية للإقراض وتمويل التجارة الخارجية.

يساهم البنك بشكل كبير في نجاح مختلف برامج الدعم الهادفة إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ،بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المنتجات المرتبطة بالدفع الالكتروني والدفع عبر الانترنت ووصولاً إلى خدمات التأمين المصرفي .

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضع تحت تصرف زبائنه مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات التي يمكن أن تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم، سيتم التعرف عليها من خلال ما يلي :

أ. منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تتمثل أهم هذه المنتجات في:

1. **دفتر توفير بدر: Livret épargne BADR** هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك، أو بدون فوائد حسب رغبة المدخرين،ويمكن لحاملي الدفتر القيام بعمليات دفع وسحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك ،وبذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لآخر
2. **دفتر توفير الأشبال: Livret épargne Junior**،مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس والتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية ،وهو دفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من

⁴معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال ميلة -

طرف ممثليهم الشرعيين لتدريبهم على الادخار من خلال الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية، حيث يستفيد الشاب صاحب الدفتر ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات، عند بلوغه السن القانوني من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري .

3. دفتر التوفير فلاح: هو دفتر موجه خصيصا للفلاحين، يسمح للمتعاملين في المجال الفلاحي بإيداع أموالهم من دون فوائد، ويمكنهم أيضا من الحصول على امتيازات خاصة على غرار إجراء عملية سحب لأموال، في أي وقت ومن جميع الوكالات البنكية و من دون اقتطاعات، عكس النظام المعمول به حاليا في بعض المؤسسات البنكية والذي يفرض فوائد واقتطاعات عن كل العمليات .

4. بطاقة بدر Cart BADR: هي بطاقة موجهة لزيائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى، وقد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة ما بين البنوك .

5. بطاقة ما بين البنوك (CIB): هي منتج بنكي بدأ العمل به سنة 2001، وهي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة، أي أنها أداة للسحب والدفع ينظر إليها كوسيلة لتحسين خدمة العملاء، لذا فإن تطوير البطاقة يتوقف على عنصرين هما: التجار الذين يقبلون الدفع عن طريق البطاقة البنكية، والأفراد الحاملين للبطاقة .

6. الإيداعات لأجل: وهي وسيلة تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع ب **10000 دج** لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالعملة الأموال بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب **24,762 أورو** أو ما يعادلها من العملات الأخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

7. أدونات الصندوق: هي عبارة تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين، ويمكن أن يكون اسميا (باسم المكتتب) أو لحامله، ويتأثر بمعدل الفائدة وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على القيمة المضافة TVA.

8. بطاقة بدر توفير: بطاقة تسمح لزيائن البنك بالاستفادة من خدمة تحويل أموالهم من حساباتهم الخاصة إلى دفاتر الادخار، عن طريق الموزعات الآلية للنقود دون التنقل إلى وكالات البنك، كما تسمح البطاقة بإجراء عمليات السحب وتحويل الأموال من حساب لآخر على مدار 24 ساعة وخلال أيام العطل كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة للإعتمادات والقروض التي يمنحها البنك لزيائنه التي تكون وفق دراسات وشروط مسبقة:

ب. خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :تظهر أهم هذه الخدمات في:

1. صيغ التمويلية(القروض) : وهي تعتبر من أهم الخدمات بالنسبة للبنك، وتضم تشكيلة واسعة من القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل .
2. الحسابات البنكية :وتشتمل على الحسابات بالدينار، الحسابات بالعملة الصعبة، حسابات التوفير، حسابات الودائع لأجل وسندات الصندوق .
3. خدمة **BADR ONLINE** : وهي خدمة مجانية موجهة إلى زبائن البنك من أفراد ومؤسسات ،وتسمح بتسيير مجموعة الحسابات عن طريق الحاسب سبعة أيام على سبعة ،24ساعة على 24،أين يتم إعطاء الزبون اسم مستخدم وكلمة عبور اللذان يتيحان له الدخول إلى موقع الالكتروني الخاص بالخدمة
4. خدمة **BADR SMS**: وهي خدمة أطلقت حديثا حيث يتواصل البنك مع عملائه من خلال الرسائل النصية بالهاتف المحمول لإعطاء المعلومات الآتية عن الرصيد والعمليات التي تتم الحساب كالسحب والدفع .
5. خدمات الدفع عبر الأنترنت :تسمح للزبائن حاملي البطاقة مابين البنوك بالقيام بالمعاملات عن بعد دون التنقل الى وكالات البنك ومن أي مكان كان .
6. خدمات البيع على الخط:هي خدمة جديدة أطلقها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تعميم التجارة الالكترونية والدفع عن بعد لصالح التجار المنخرطين فيها الذين يرغبون في إتمام صفقاتهم التجارية عبر الانترنت من خلال موقعهم الالكتروني الخاص لبيع الخدمات والمنتجات وتسوية الفواتير
7. خدمة التوطين المسبق لعمليات التجارة الخارجية:خدمة خاص بالمؤسسات وهي موجهة للمعالجة الالكترونية لعمليات القرض المستندي والتحويلات الحرة،حيث يمكن للمؤسسة التسجيل في الموقع الالكتروني للبنك للحصول على اسم المستخدم وكلمة السر التي تمكنها من طلب خدمة التوطين البنكي عن بعد بإرسال الوثائق الخاصة بملف عمليات التجارة الخارجية الكترونيا عبر الانترنت .

المبحث الثاني :مؤشرات وآليات تعزيز الشمول المالي في بنك فلاحه والتنمية الريفية ميلة .

أصبحت توجهات القطاع المصرفي لتحقيق الشمول المالي وتعزيزه من السياسات الرئيسية التي تحظى باهتمام واسع من طرف السلطات النقدية لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم مؤشرات وآليات تعزيزه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة.

المطلب الأول : مؤشرات الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،ميلة نفس المؤشرات الموجودة على المستوى الدولي والوطني نذكر منها:⁵

⁵زواغي امال،زواغي فريال،مرجع سابق ،ص 69

أولاً: مؤشر ملكية الأفراد البالغين حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعتبر مؤشر ملكية الأفراد حساب مالي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الحساب بالدينار، الحساب بالعملة الصعبة، حسابات التوفير، LEB حسابات توفير الفلاح، حساب توفير الأشبال) من بين أهم المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي على مستوى البنك، حيث يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي فتح حساب بنكي بطريقة سهلة ومرنة بمجرد تقديم نسخة من شهادة الإقامة وبطاقة الهوية هذا بالنسبة للأفراد، أما بالنسبة للشركات يطلب تقديم القانون الأساسي، السجل التجاري و رقم التعريف الجبائي و الإحصائي، والجدول الموالي يوضح نسبة البالغين لسكان ولاية ميلة الذين يمتلكون حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الملحق رقم 01)

جدول 16: ملكية حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

البيان	31/12/2020
إجمالي الحسابات	41402
إجمالي سكان ولاية ميلة	1006199
عدد الأشخاص البالغين فوق 15 سنة	723491
نسبة التغطية	5,72%

المصدر: زواغي امال، زواغي فريد ، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2021 ص 68

يمثل الجدول أعلاه النسبة المئوية لعدد الأشخاص البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حساب مالي فيبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو يعتبر من بين اهم المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي في البنك، حيثبلغ اجمالي الحسابات المفتوحة 41402حساب وذلك إلى غاية نهاية سنة 2020، وبالنظر إلى عددالأشخاص البالغين في الولاية (فوق 15 سنة)نجد أن نسبة التغطية تقدر %5,72من أصل 20% (بفرض انها الحصة السوقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية نظر لوجود خمسة بنوك تجارية على مستوى الولاية)، فهي بذلك تساوي 28,6%من اصل السكان المطلوب تغطيتهم طرف البنك المعني بالدراسة إذ تعتبر النسبة ضعيفة إذا ما تمت مقارنتها بملكية حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية على المستوى الوطني 43%سنة 2017 .

أما فيما يخص مختلف الوكالات التابعة لبنك فلاح والتنمية الريفية يمكن توضيح مؤشر ملكية حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونسبة التغطية لكل وكالة من خلال الجدول الموالي :

جدول 17: ملكية حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر مختلف الوكالات

البيان الوكالات	اجمالي الحسابات المفتوحة	عدد السكان البالغين لكل وكالة	نسبة التغطية في كل وكالة
فرجيوة	4248	46995	9,03%
شلغوم العيد	3760	87674	4,28%
ميلة	5550	71069	7,80%
الرواشد	755	23409	3,22%
القرارم قوقة	5690	39125	14,54%
وادي العثمانية	5067	35838	14,13%
التلاغمة	5780	48279	11,97%
وادي النجاء	6158	18746	32,84%
تاجنانت	4394	10310	42,61%
المجموع	41402	381445	54,2%

المصدر: زواغي امال، زواغي فريال ، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة ، 2021 ص68

يمثل الجدول أعلاه نسبة الأشخاص البالغين الذين يمتلكون حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر مختلف وكالات ميلة التسعة، حيث نلاحظ أنه هناك تباين ملحوظ في نسبة التغطية على مستوى كل وكالة، فعلى سبيل المثال سجلت وكالة تاجنانت أعلى نسبة تغطية لأشخاص البالغين بنسبة 42,61%، ثم وادي النجاء بواقع 32,84% بعدها وكالة القرارم قوقة بنسبة 14,54%، تليها وادي العثمانية 14,13% ثم وكالة التلاغمة بواقع 11,97% ثم وكالة فرجيوة 9,03%، ثم وكالة ميلة بواقع 7,80% تليها وكالة شلغوم العيد 4,28% وصولا إلى وكالة الرواشد التي سجلت أدنى نسبة تغطية والمقدرة بـ 3,22%.

ثانيا: مؤشر ملكية بطاقة ائتمان لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "ميلة" يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "ميلة" في مجال تطوير أدوات الدفع الإلكتروني، في هذه الحالة يمثل مؤشر امتلاك بطاقة ائتمان في البنك استخدام البطاقات المصرفية الإلكترونية المذكورة سابقا من بينها بطاقة ما بين البنوك (CIB) بطاقات السحب والدفع (CBR) وبطاقات التوفير، إذ تعتبر هذه البطاقات الخاصة بالبنك بطاقات حسم وليست بطاقة ائتمان، أي العميل لا يمكنه أن يسحب مبلغ أكبر من رصيده الحقيقي، فهي لا تساهم في توسع الائتمان و إنما هي تستعمل فقط للسحب ما بين البنوك فقط .

و الجدول الموالي يمثل نسبة البالغين الذين يمتلكون البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية ميلة (الملحق رقم 02)

جدول 18: ملكية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

البيان	31/12/2020
إجمالي البطاقات المصرفية (CIB/CBRI/GOLD/TAWFIR)	8868
إجمالي الحسابات	41402
معدل تزويد الحسابات بالبطاقات	%21,41

المصدر: زواغي امال، زواغي فريد ، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2021ص68

يمثل الجدول أعلاه ملكية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ميلة فمن حق أي عميل لديه حساب مالي امتلاك بطاقة مصرفية، كما لا يمكن لشخص امتلاك بطاقة إن لم يكن يملك حساب مالي حيث نلاحظ:

يقدر عدد إجمالي البطاقات المتداولة في البنك بـ: 8868 بطاقة وذلك إلى غاية نهاية سنة 2020 وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة المقدرة بـ 41402 حساب، نجد أن معدل تزويد الحسابات بالبطاقات يقدر بـ: %21,41 وهي نسبة ضعيفة ، أي أن عدد كبير من الحسابات المفتوحة غير مزودة بالبطاقات المصرفية ، وهذا ما يمنع العملاء من الاستفادة من التسهيلات الممنوحة مع البطاقة وبالتالي عدم تعزيز مؤشرات الشمول المالي بالمستوى المطلوب، أما بالنسبة إلى ملكية البطاقات المصرفية على مستوى الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فهي تظهر في الجدول الموالي :

جدول 19: ملكية البطاقات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مختلف الوكالات

البيان الوكالات	اجمالي البطاقات المصرفية	اجمالي الحسابات لكل وكالة	معدل تزويد الحسابات بالبطاقات
فرجيوة	628	4248	%14,78
شلغوم العيد	934	3760	%24,84
ميلة	1862	5550	%33,54
الرواشد	407	755	%53,90
القرارم قوقة	907	5690	%15,94
وادي العثمانية	904	5067	%18,55
التلازمة	881	5780	%15,24
وادي النجاء	741	6158	%12,03
تاجنانت	1568	4394	%35,68

المصدر: زواغي امال، زواغي فريد ، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2021ص68

يمثل الجدول أعلاه نسبة الأشخاص البالغين والمستفيدين من البطاقات المصرفية ممن يمتلكون حساب مالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويقدر معدل تزويد الحسابات بالبطاقات لكل وكالة كالتالي:

- **فرجيوة:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة فرجيوة 628 بطاقة، و بالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 14,78% على مستوى الوكالة وهي نسبة منخفضة.
- **شلغوم العيد:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة شلغوم العيد 934 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة والتي تبلغ 9760 نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 24,84%، وهي نسبة لا بأس بها بالمقارنة مع الوكالة السابقة .
- **ميلة:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ميلة (المجمع الجهوي لاستغلال) 1826 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 33,54%، وهي نسبة حسنة .
- **الرواشد:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة الرواشد 407 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 53,90% على مستوى الوكالة وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع سابقتها أي عدد كبير ممن لديهم حساب بنكي على مستوى وكالة الرواشد مستفيدين من البطاقات المصرفية.
- **القرارم قوقة:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة القرارم قوقة 907 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 15,94% على مستوى الوكالة وهي نسبة منخفضة.
- **وادي العثمانية:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة وادي العثمانية 904 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 18,55% على مستوى الوكالة وهي نسبة منخفضة.
- **التلاغمة:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة التلاغمة 881 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 15,24% على مستوى الوكالة وهي نسبة منخفضة.
- **وادي النجاء:** يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة وادي النجاء 741 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 12,03% على مستوى الوكالة وهي نسبة منخفضة جدا

مقارنة بمختلف الوكالات ، أي أن بلدية وادي النجاء ممن لديهم حساب مالي متأخرين جدا عن الاستفادة من البطاقات المصرفية .

- **تاجنانت** :يبلغ إجمالي البطاقات المصرفية المتداولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تاجنانت 1568 بطاقة، وبالنظر إلى إجمالي الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالة نجد أن معدل التزويد الحسابات بالبطاقات يبلغ 35,68% على مستوى الوكالة،وهي نسبة لا بأس بها.

ثالثا: مؤشر دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية ومؤشر استعمال حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور ومؤشر الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية:

فيما يخص هذه المؤشرات فقد تعذر علينا حساب النسب المئوية لتغطيتها، وهذا لعدم توفر أي معلومات مقدمة من طرف البنك حولها.

رابعا: مؤشر الكثافة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

من خلال هذا المؤشر يمكننا قياس مدى توسع شبكة فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مما يعني توفر الخدمات المالية لأكثر عدد من السكان وذلك دون تحمل تكاليف التنقل .

جدول 20:مؤشر الكثافة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة

البيان	الأشخاص البالغين	عدد الفروع	عدد الموزعات الآلية	عدد الأشخاص البالغين لكل فرع	عدد الأشخاص البالغين لكل موع آلي
الجزائر	304888550	327	/	93237	/
ولاية ميلة	702491	9	7	78054	100356
بلدية ميلة	71069	1	1	71069	71069
شलगوم العيد	87674	1	1	87674	87674
الرواشد	23409	1	1	23409	23409
وادي العثمانية	35838	1	1	35838	35838
تاجنانت	10310	1	1	10310	10310
فرجيوة	46995	1	0	46995	/
القرارم قوقة	39125	1	0	39125	/
التلاغمة	48279	1	1	48279	48279
وادي النجاء	18746	1	1	18746	18746
باقي البلديات	321046	0	-	-	-
23					

المصدر: زواغي امال،زواغي فريال ، واقع الشمول المالية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ،تخصص إدارة مالية ،جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ،2021ص68

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الكثافة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بلغ سنة 2020 شباك واحد لكل 78054 شخص على مستوى ولاية ميلة، في مقابل 93237 شخص على مستوى التراب الوطني، وفي كلتا حالتين لا يزال هذا المؤشر بعيد جدا عن المعدل العالمي بشباك لكل 10000 شخص، زيادة على هذا 23 بلدية لا توجد بها فروع أي 321046 شخص بالغ (45,7%) لم يتم تغطيتهم، هذا إضافة لعدم توفر الموزعات الآلية في 25 بلدية كما تظهر في الجدول أعلاه لتتخفص نسبة تغطية الأشخاص بالموزعات الآلية عن نسبة تغطيتهم بالفروع البنكية إلى 42,04%

المطلب الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

- دعم البنية التحتية المالية .
- الحماية المالية للمستهلك.
- الإفصاح والشفافية .
- التوعية والتثقيف المالي (الخرجات الميدانية)
- حماية الخصوصية وسرية المعلومات.
- حماية العملاء ضد الاحتيال المالي.
- تطوير الخدمات المالية لكي تمس كافة الشرائح من المجتمع .
- تسهيل وتبسيط الوصول إلى الخدمات المالية وبأقل تكلفة.
- زيادة التوسع في الصيرفة الالكترونية .
- تحفيز استعمال وسائل الدفع الالكترونية مثل الهاتف نقال وأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع

المبحث الثالث: الشمول المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة، التجارب و السياسات.

وضع بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة الشمول المالي في قلب توجهاته الإستراتيجية ليعكس ذلك رغبته في التصدي لعوامل الاستبعاد المالي وتشجيع الولوج إلى خدمات مالية تتلاءم مع احتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع بشكل دائم و مسئول.

المطلب الأول: تجربة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة في الشمول المالي.

حقق بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة تقدما ملموس على مدار السنوات الثلاث الأخيرة وذلك بسبب توجهه لتطبيق سياسات و إصلاحات على الصعيد الداخلي والخارجي إلى جانب اتخاذ عدة تدابير لضمان استقرار تقديم الخدمات المصرفية، مما أدى إلى إدخال تحسينات تجاه القضاء على عوامل الإقصاء المالي و زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية بما في ذلك تعميم الخدمات الرقمية ودعم القطاع الخاص و رواد الأعمال وتأمين بيئة حاضنة للتكنولوجية المالية وخلق المزيد من الفرص وإتاحتها

لجميع الشرائح إلى جانب محاولته خلق بيئة جديدة يكون فيها فتح الحسابات البنكية متاح وشامل لجميع الفئات لاسيما الفئات الهشة.

فقد قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة باتخاذ مجموعة من التدابير والقرارات التي تسهل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية وتعزيز حماية مصالحها وترسيخ الثقة والشفافية بين البنك وعملائه، ويتبع بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة عن كثب مدى احترام فروعه لهذه التدابير حيث يقوم بتحريات دورية لدى هذه الفروع المتواجدة في إقليم ولاية ميلة شأنه شأن أي مؤسسة عمومية اقتصادية، من خلال استعمال إمكانياته المتاحة لمراقبة هذه الفروع للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال والتي تصب كلها في سبيل الوصول إلى تحقيق الشمول المالي. و تدارك كل ما يمكن تداركه وتصحيحه وتعديله ليكون أكثر توافقا و ملائمة ومناسبا لجميع التطورات والظروف المالية والسياسية الاقتصادية و الاجتماعية

المطلب الثاني: الإجراءات التي إتخذها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ميلة في تعزيز الشمول المالي.

أولا/تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية البنكية

حيث يخول البنك لكل مواطن الحق في فتح حساب بنكي وتعزيزا لذلك قام البنك بإصدار تعليمات لأجل تبسيط وتسهيل وتذليل كل العراقيل لأجل فتح حساب بنكي لديها.

ثانيا/ تعزيز ممارسة الشفافية: من خلال إبرام اتفاقيات بنكية ، نشر شروط و ملف وتسعيرة فتح الحسابات البنكية،إرسال البيانات و منح كشوف الحسابالخ)

ثالثا/ تسهيل فض النزاعات

فكل شخص له الحق أن يرفع تظلم أو احتجاج إلى إدارة البنك في حالة تضرر لسبب ما يكون مبرر والبنك بدوره يفتح له أبوابه للإصغاء لإشغالاته و محاولة إيجاد الحلول المرضية لزيائنه، هذا من شأنه رفع الثقة لدى الزبائن اتجاه البنك مما يؤدي إلى تحقيق شمول مالي مستمر.

رابعا/ فتح خلية مكلفة بالإعلام و العلاقات الخارجية :

من خلال هذه الخلية التي تعتبر همزة وصل بين المحيط الخارجي والداخلي يمكن للبنك جمع المعلومات الإيجابية والسلبية المتعلقة بفتح الحسابات البنكية وتسيير الحسابات وسحب وإيداع المبالغ المالية وبالتالي تقليل المخاطر المصرفية وتعزيز الشمول المالي في ظروف عمل مريحة.

خامسا/ الخرجات الميدانية التحسيسية حول الشمول المالي :¹

-من خلال تنظيم ما أطلق عليه بشهر الشمول المالي على مستوى ولاية ميلة في جميع البلديات التابعة لها تحت شعار "البنك متاح للجميع".

-من خلال أبواب مفتوحة و أيام تحسيسية .

¹معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال GRE ميلة -

- أبواب مفتوحة في جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة: موجهة للطلبة بغية تعريفهم بإيجابيات التعامل داخل النظام المصرفي ومساوئ التعامل خارجه و توضيح وشرح مصطلح الشمول المالي(مفهومه وخصائصه و آلياته و الهدف منه وكذا توضيح الإجراءات التقنية لفتح حساب بنكي و التسهيلات الممنوحة من طرف البنك،الرامية لتدليل كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية و كذلك إجراءات طلب و الحصول على بطاقة سحب بنكية والغرض منها و استعمالاتها وكيفية استخدامها لتسهيل المعاملات المالية .

- أبواب مفتوحة في مراكز و معاهد التكوين المهني و التمهين على مستوى ولاية ميلة.

- إجراء تجمعات على مستوى المعارض و القاعات والمدرجات لإيصال مفهوم الشمال المالي وتعزيزه.

خامسا/ فتح مكتب للصيرفة الإسلامية بوكالة ميلة و تنويع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية:

من شأن هذا التدبير تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية والتعامل مع البنك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بعيدا عن خوفهم و قلقهم من التعاملات الربوية و بالتالي زيادة فتح الحسابات على نطاق واسع ليشمل فئة من المجتمع طالما كانت تتخوف من التعامل مع البنوك بحجة حرمة الربا، من خلال:

1/ توفير خدمة المراجعة للصادرات: وهو تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين والشركات المصدرة.

2/مراجعة عتاد مهني:موجه للمهنيين والمؤسسات المهنية لاقتناء تجهيزات مهنية وهو صيغة تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3/ دفاتر الادخار: معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، تتمثل في (دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح، دفتر ادخار إسلامي استثماري منتج للأرباح، دفتر توفير إسلامي استثماري أشبال، دفاتر توفير إسلامي بدون عوائد.....)

4/ المراجعة لوسائل النقل: يخص هذا المنتج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المراجعة بالإضافة إلى عدة منتجات أخرى ساهمت في تشجيع وتعزيز فتح الحسابات المصرفية وبالتالي القضاء على الاستبعاد المالي عن طريق سياسة تسويقية رشيدة وصحيحة للبنك باستغلال كل الفرص المتاحة التي من شأنها توسيع و تعزيز الاشتغال المالي لجميع الشرائح والفئات التي كانت مستبعدة¹

المطلب الثالث: صعوبات ومعوقات الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة

أولا/ صعوبات عامة

✓ صغر حجم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة وهذا مقارنة بالمصارف الدولية و العربية وهذا ما يحد من قدرتها على التمويلات الطويلة الأجل وفي نفس الوقت يقلل من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة

¹ معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال GRE ميلة -

- ✓ هيكل ملكية المصرف : رغم مرور عشرون سنة من إجراء الإصلاحات المصرفية في الجزائر وفتح القطاع المصرفي مع القطاع الخاص إلا أن ملكية بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة مازال يسيطر عليه القطاع العام .
- ✓ ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة : لقد خطى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة خطوات محتشمة في توظيف واستخدام تكنولوجيا الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية حيث أن استخدام التكنولوجيا يزيد من مستوى الشفافية وكذا من مستوى الشمول المالي في البنك .
- ✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار المالي : مثل ارتفاع شراء الأجهزة والصيانة والتدريب وغيرها .
- ✓ عدم وجود العدد الكافي من العملاء للتعامل مع التطبيقات الحديثة وانخفاض الوعي لديهم .
- ✓ ضعف القوانين والتشريعات التي تشجع البنك على الصيرفة الالكترونية .

ثانيا/ صعوبات مستخلصة من حلال تجربة البنك حلال الخرجات الميدانية 1

- ✓ نقص الوعي المالي والمصرفي لدى الفئات المختلفة للمجتمع.
- ✓ إنعدام الثقة في النظام المصرفي بصفة عامة وكذا عدم الإلمام وعدم فهم تقنيات الدفع الحديثة الإلكترونية بصفة خاصة
- ✓ إنحياز المتعاملين للقطاع غير الرسمي خارج النظام المصرفي في تعاملاتهم
- ✓ التهرب من مختلف أنواع الرسوم و الضرائب الحكومية خوفا و تهربا.
- ✓ التخوف والشك من التعاملات البنكية بحجة التعامل الربوي الحرام خارج مبادئ الشريعة الإسلامية
- ✓ التخوف من حدوث أزمة سيولة خلال فترات الأزمات والظروف الإستثنائية القاهرة والطارئة تمنع المواطنين من سحب أموالهم، كمثال على ذلك أزمة إنعدام السيولة في البنوك ومؤسسة بريد الجزائر خلال فترة جائحة كورونا التي مرت بها الجزائر .

¹ معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمجمع الجهوي للاستغلال GRE ميلة -

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل يتضح أن آليات تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة ما تزال متواضعة رغم الجهود المبذولة في سبيل ذلك بالمقارنة دوليا، كونه مثل باقي البنوك الوطنية فهو مؤسسة عمومية اقتصادية خاضعة للقوانين المالية الجزائرية يتأثر بالاستقرار الاقتصادي وسياسات الحكومة الاقتصادية والمالية والنقدية المنتهجة، لكنها معتبرة محليا مقارنة مع باقي الوكالات البنكية، وهذا ما تؤكدته مؤشرات الشمول المالي حيث كانت ضعيفة مقارنة بالمستويات العالمية رغم الخدمات المالية المقدمة من طرف البنك والتي لم تقتصر على فئة قليلة، وكانت معتبرة مقارنة بالمؤسسات البنكية المحلية وهو ما يوضحه مؤشر ملكية حساب مالي للأفراد البالغين ، ومؤشر ملكية بطاقات الائتمان ومؤشر الكثافة المصرفية ،

ولكل ما سبق وجب وضع خطط وتدابير وبرامج واستراتيجيات ناجعة، وتسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات المالية بمختلف الأساليب والفرص المتاحة وهذا لتعزيز الشمول المالي ورفع مؤشراته إلى المستوى المطلوب ومحاولة خفض نسبة الإقصاء و الاستبعاد المالي مستوى أقل ما يمكن.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- سليم وهبة محمد ، حسين كلاش كامل. المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق. بيروت: محمد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
- عبد العزيز عجمية محمد ، عطية ناصر إيمان . التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية : 2000.
- فرهاد محمد علي الأهدن. التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي .القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر ، 1994.
- الأطروحات والرسائل:
- أبو دية، ماجد. "دور الانتشار المصرفي في الشمول المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني". مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2016.
- خاطر، طارق. "أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية ". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، 2015.
- زكية، محلوس، "أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية " . مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2009 .
- شبيبة، يمينة . "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر الفترة 2000-2014 (دراسة حالة الجزائر)" .مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيدر ، 2015-2016.
- طراد الهام ، مزهودي مروة . " دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية (دراسة حالة الجزائر) " . مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، جامعة العربي السبتي ، 2015-2016.
- عبد القادر ، بريش . " التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية". اطروحة دكتوراه ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
- العقون ، نادية . " العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج " دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " . اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، 2012-2013.
- علي ، بطاهر . " اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية " . اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006.
- فالي ، نبيلة . " استراتيجيات تاهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية (دراسة حالة البنوك الجزائرية) " . اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 2016-2017.

- فضيلة ، شيروف. " اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية " . مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2009-2010.
- قاسمي ، آسيا. " اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية " . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2015.
- طرش ، طاهر . " مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر " . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، المدرسة العليا للدكتوراه ، 2004.
- محمد بدر عجوز ، حنين . " دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (مع دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) " . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية قسم ادارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2017.
- مطهرى ، كمال . " دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " . مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2011-2012.
- هبال ، عادل . " إشكالية القروض المصرفية المتعطّرة _ دراسة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012.
- زواغي أمال ، زواغي فريال، واقع الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة ، تخصص إدارة مالية {المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2021
- التقارير والنشریات :**
- بن رجب ، جلال الدين . " احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنواتج المحلي والإجمالي في الدول العربية " ، منشورات صندوق النقد العربي ، 2018.
- جوهرى ، عبد اللطيف . " ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج الى الخدمات المالية (الشمول المالي) " . مجلس محفظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، 2012.
- سمير ، عبد الله . " الشمول المالي في فلسطين " . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، القدس ورام الله ، 2016.
- عبد الحميد ، عبد الفتاح المغربي . " الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية " ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ، كلية التجارة ، جامعة المصورة ، .
- فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي ، صندوق النقد العربي ، 2015.
- مجموعة البنك الدولي . " قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي " . تقرير عام ، حول : " قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية " ، 2017.
- نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ، منشورات صندوق النقد العربي ، 2017.

المجلات :

- أرشد عبد الله ، جاسم . " الشمول المالي في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية " . مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ، العدد 39 . 1997.
- بعداش ، عبد الكريم . " دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009 " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 08 ، 2009.
- بن قيدة مروان ، بوعافية رشيد . " واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية " . مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد 18 . مارس 2018.
- بهناس ، العباس . "أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الأردنية" . مجلة المعارف ، المجلد 14 ، العدد 02 . ديسمبر 201 .
- بهورى ، نبيل . " الشمول المال كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه - دراسة حالة الدول العربية " . مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 10 ، العدد 03 . 2019.
- بوطلاعة محمد ، بوالصوف عبد الحفيظ . " واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا " مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04 ، العدد 02 . جوان 2020.
- حسيني ، جازية . " تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية " . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16 ، العدد 23 . 2020.
- سعدان آسيا ، محاجبية نصيرة . " واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة : الجزائر ، تونس والمغرب " . مجلة دراسات وأبحاث ، المجلد 10 ، العدد 03 . سبتمبر 2018.
- شنبي صورية ، بن لخضر السعيد . " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي جمهورية مصر العربية) " . مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد 02 . 2018.
- الصغير ، ميسم . " الشمولية المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية - دراسة حالة الجزائر " . مجلة الاجتهاد ، العدد 02 . جوان 2012.
- عريف ، عبد الرزاق . " وسائل الاعلام كآلية لتعزيز التنمية من خلال الاشتغال المالي في الدول العربية " . مجلة الاعلام والمجتمع ، المجلد 02 . العدد 03 . سبتمبر 2018.
- عريف ، عبد الرزاق . " واقع الاشتغال المالي في الدول العربية مع الاشارة الى الجزائر " . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 06 ، العدد 04 . ديسمبر 2019.
- فلاق صليحة ، حمدي معمر . " تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي " . مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 07 ، العدد 04 . ديسمبر 2019.
- مجدي الأمين ، نورين . " الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول " . مجلة مصرفية واقتصادية ، العدد 77 . سبتمبر 2015.

- مزهـر محسن مها . " اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة بين2009-2013". *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية* ، المجلد 22 ، العدد 92 . 2016.
- مشتاق محمد السبعـاوي وآخرون . " الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للزمنة المالية) " . *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية* ، المجلد 02 ، العدد 02 . 2012.
- مفتاح ، صالح . " العولمة المالية " . *مجلة العلوم الانسانية* ، العدد 02 . جوان 2002 .
- مهدي بلوافي ، أحمد . " البنوك الاسلامية والاستقرار المالي : تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي " ، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الاسلامي* ، مجلد 21 ، العدد 02 . 2008.
- مهدي بلوافي ، أحمد . " البنوك الاسلامية والاستقرار المالي : تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي " ، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز* ، مجلد 21 ، العدد 02 . السعودية 2008 .
- الملتقيات والمؤتمرات :**
- بياس ، منيرة . " دور الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة- دراسة حالة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني " . مؤتمر حول " التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية " ، سطيف ، ديسمبر 2019.
- بزارية محمد ، خلفاوي مونية . " الشمول المالي آلية لدعم وتعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين " . الملتقى الوطني حول : " تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة " . جامعة الجليلي بونعامة ، خميس مليانة ، 24-25 افريل 2018.
- بطاهر بختة . " أهمية الصيرفة الاسلامية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية " . المؤتمر الدولي حول : " التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية " . سطيف ، 17-18 ديسمبر 2019.
- بطاهر بختة ن عقون عبد الله . " الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول - تجارب بعض البلدان العربية " . الملتقى الوطني حول : " تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة " . المركز الجامعي لخمس مليانة ، 27-28 نوفمبر 2018.
- بن غالية ، كنزة . " دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية وواقعها في الجزائر - تجربة بنك البركة " . المؤتمر الدولي حول : " التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية " . سطيف ، 17-18 ديسمبر 2019.

- خبازي ، فاطمة الزهرة . " دور الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية في تحقيق الاستقرار المالي " المؤتمر الدولي حول : التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية " . سطيف ، 17-18 ديسمبر 2019.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . " تأثير امكانية الوصول الى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل ابراز أثر التحولات المالية : التمكين الاقتصادي للنساء والشباب " . مذكرة من أمانة الأونكتاد ، 2014.
- المنشورات الالكترونية :**
- نيفين حسين " الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية " الامارات العربية المتحدة ، 2018.
- الهويات الرقمية وتعميم الخدمات المالية " متاح على الموقع <https://www.findevgateway.org> تاريخ الاطلاع 2020/05/28.
- مصطفى، ولد سيدي محمد. " أثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي " . متاح على الموقع www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2020/02/20.
- قلعاوي ، غسان . " دور التمويل الإسلامي في الشمول المالي " . متاح على الموقع www.alkhaleej.ae تاريخ الاطلاع 2020/05/20.
- " العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي " . متاح على الموقع <https://www.vapulus.com> تاريخ الاطلاع 2020/05/26.
- " تنمية اقتصادية " . متاح على الموقع <https://ar.m.wikipedia.org> تاريخ الإطلاع 2020/06/02.
- " مفهوم التنمية الاقتصادية. متاح على الموقع <https://www.alukah.net>. تاريخ الاطلاع 2022/06/02.
- " الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية " . متاح على الموقع <https://www.mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع 2020/06/03.
- " الشمول المالي نحو التنمية المستدامة شعار اليوم العربي للشمول المالي لعام 2019 " . متاح على الموقع <https://www.findvgatway.org> تاريخ الاطلاع 2022/06/05.
- "مجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية " . متاح على الموقع <https://www.amf.org.ae> تاريخ الطلاع 2022/03/02.
- " انشاء مجلس وطني للشمول المالي لخدمة المواطنين " متاح على الموقع <https://www.amf.org.ae> تاريخ الاطلاع 2022/03/06.
- "تحديات بالجملة تواجه تطبيق الشمول المالي بالمغرب متاح على الموقع <https://m2m.ma> تاريخ الاطلاع 2022/06/12.

- "ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي " متاح على الموقع <https://www.cbj.gov.jo> تاريخ الاطلاع 2022/05/06.
- البحرين في المرتبة الثانية عربيا ب " المؤشر العالمي للشمول المالي " متاح على الموقع www.albiladpress.com تاريخ الاطلاع 2022/03/08.
- البنك الدولي : " البحرين متقدمة في استخدام الهاتف مصرفيا صحيفة الأيام البحرينية " . متاح على الموقع <https://www.alayam.com> تاريخ الاطلاع 2022/03/03.
- " ماهي محاور دعم الشمول المالي في البحرين " متاح على الموقع <https://www.vapulus.com> تاريخ الاطلاع 2022/03/03.
- بنك الجزائر ، " الشمول المالي " ، متاح على الموقع www.bank-of-algerian.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/03.
- " واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه " متاح على الموقع <https://www.uabonline.org> تاريخ الاطلاع 2022/05/07.
- زيتوني ، كمال . " النظام المصرفي الجزائري " . جامعة محمد بوضياف ، كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية ، 2016-2017. متاح على الموقع virtuelcampus.univ.msila.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/12.
- بهناس العباس ، بن أحمد لخضر . " النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 3/11 المتعلق بالنقض والقرض والتحديات الراهنة له " . جامعة الجلفة . متاح على الموقع www.asjp.serist.dz تاريخ الاطلاع 2022/05/28.
- ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :
- Mazer et al ,the role of islamique finance in enhancing financial inclusion on organisation of Islamic cooperation (OIC) countries ,2011.
- Noela Caamara, David Tuesta? Measuring Financial Inclusion : "A Multidimensional Index" , Working Paper , N 14-26 ,Madrid , september 2014.
- Garry J . Schinasi, Defining Financial Stability, IFM working paper , wp 04/187, oktober 2004.

خاتمة

خاتمة :

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى المفاهيم والتطورات النظرية للشمول المالي وأظهرت مستويات ومؤشرات على مستوى الدولي وبينت تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة في تعزيزه الذي أوضح نسبة ضعف وقصور رغم الجهود المبذولة من طرف إدارة البنك و فروع و مستخدميه ،كونه مثل باقي الوكالات البنكية العمومية وغير مستقل عن النظام المصرفي الجزائري، فهو يحتاج إلى جهود كبيرة من الإدارة العامة لتدركه وقد توصلنا بعد الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات :

النتائج النظرية:

- ضعف مستويات الشمول المالي في الجزائر وهذا ما دلت عليه المؤشرات المدروسة وهو ما أثر على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة ميلة .
- ضعف الوعي المصرفي في المجتمع وخاصة في القرى والأرياف والمناطق الفقيرة هذا راجع من طرف البنوك في التوعية والتثقيف المالي .
- ضعف البنية التحتية للنظام المالي وهذا راجع إلى عدم القدرة على التنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية وضعف الحماية المالية للمستهلك .
- إن نقص الثقافة المالية وضعف الشمول المالي وآليات تعزيزه في البنك الفلاحة والتنمية الريفية أضاعت عليه فرصة كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية .
- بالنسبة لمؤشرات الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، سجلت تحسن مقبول سواء في مؤشرات ملكية الحسابات المالية للأفراد البالغين والذي عرف بدوره تفاوت بين مختلف فروع و كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر بطاقة مصرفية ومؤشر الانتشار المصرفي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما فيما يخص مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية ومؤشر استخدام الحسابات لدفع الفواتير ومؤشر استخدام حساب مؤسسة مالية لتلقي الأجور فلم تتوفر البيانات اللازمة من طرف البنك.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- فرضية أن مؤشرات تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أقل بكثير من المستويات العالمية وهذا ناتج نقص الثقة لدى الجمهور في التعاملات المالية الحديثة الذي يرجع بالأساس لنقص الثقافة المالية تعتبر فرضية صحيحة.

- فرضية أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة يعاني مشاكل وصعوبات خارجة عن نطاقه رغم ما يبذله من جهود، جعلته لا يرقى في توسيع مجال خدماته بالمستوى المطلوب مثل عدم الموافقة من الإدارة العامة على فتح مكاتب صيرفة إسلامية التي تساعد على توسيع الشمول المالي، تعتبر فرضية صحيحة

- فرضية أن توسيع الخدمات المالية والمصرفية يزيد من حشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور والائتمان ويزيد من ربحية البنك تعتبر صحيحة.

- فرضية ضعف التنقيف المالي وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة تؤدي إلى ضعف الشمول المالي ومؤشراته.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها توجد عوائق كبيرة لتحقيق الشمول المالي وآليات تعزيزه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتأينا تقديم مجموعة من التوصيات المتمثلة في :

- تعزيز وتوسيع الشمول المالي من دون فتح وكالات بنكية عن طريق الوسائط التكنولوجية والتطبيقات الحديثة هذا من شأنه تقليل التكاليف وتسهيل فتح الحسابات عن بعد وتشجيع التعامل ببطاقات الدفع الإلكترونية و بالتالي التعامل داخل المنظومة المصرفية في التعاملات والمبادلات المالية والتجارية.

- تأهيل وإدارة الموارد البشرية والموظفين داخل البنك وتحسين مستواهم و تكوينهم في مجال تقنيات تعزيز الشمول المالي.

- خلق منتجات مالية جديدة تشجع و تساعد في توسيع فتح الحسابات البنكية والتعامل مع البنك وبالتالي الوصول إلى تعزيز الشمول المالي إلى مستويات أعلى.

- تعزيز منظومة القوانين والتشريعات والبرامج التي تسهل وتبسط العمليات البنكية على جميع شرائح المجتمع مهما كان وضعهم والمكانة المالية لهم.

- ضمان التوعية للمستهلك عبر التوعية والتنقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية .

- الانفتاح المدروس على التقنيات الحديثة بشكل يأخذ في الاعتبار مخاطرها وتشجيع استعمال الهواتف النقالة الذكية في الاستفادة من الخدمات المالية .

- ينبغي العمل على الاستمرارية في عصرنة أنظمة الدفع وهذا تماشيا مع متطلبات العصر.

- القيام بملتقيات علمية وأيام دراسية من اجل دراسة ومناقشة آراء من شأنها زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته وما يرتبط به من قضايا وسياسات وبرامج .

- زيادة تفعيل انتشار فروع مزودي الخدمات المالية بما أنها الوسيلة الأكثر تفضيلا للأفراد بالإضافة إلى انتشار وصول خدمات المالية مثل وكلاء المصارف ،نقاط البيع ،الصرافات الآلية ،خدمات التأمين

أفاق الدراسة : وفي الأخير يمكن اعتبار هذه الدراسة انطلاقا لدراسات وبحوث أخرى سواء في مجال الشمول المالي،لذا نقترح المواضيع التالية :

- دور الصناعة المالية الإسلامية في توسيع الإشتغال المالي .
- مساهمة المؤسسات الناشئة في رفع مستويات الشمول المالي .
- دور الشمول المالي في جودة الخدمات البنكية

الملاحق